

تقرير مجلس الإدارة السنوي للبنك التجاري الدولي (مصر) المرفق بالقوائم المالية
(معد وفقاً لأحكام المادة 40 من قواعد القيد)

البيانات الأساسية:

البنك التجاري الدولي - مصر		اسم الشركة المُقيدة
بنك تجارى له الحق في ممارسة كافة الأعمال المصرفية والمالية داخل جمهورية مصر العربية وخارجها.		غرض الشركة المُقيدة
1995/2/2	تاريخ القيد بالبورصة	100 سنة تبدأ من 1986/5/8
عشرة جنيهات مصرية	القيمة الاسمية للسهم	قانون الاستثمار رقم 72 لعام 2017
14,776,813,400 جنيه مصري	آخر رأس مال مُصدّر	خمسون مليار جنيه مصري
رقم الترخيص 69826 تاريخ الترخيص 1986/5/8	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	آخر رأس مال مدفوع 14,776,813,400 جنيه مصري

إدارة علاقات المُستثمرين:

شريف خليل - رئيس قطاع التسويق والاتصالات وعلاقات المُستثمرين ياسمين حميدة - مدير علاقات المُستثمرين نيللي الزيني - مسوول أول علاقات المُستثمرين		اسم مسنول الاتصال
برج النيل الإداري-23/21 شارع شارل ديغول-الجيزة صندوق بريد 2430 القاهرة		عنوان المركز الرئيسي
3632 3570	رقم الفاكس	37472159 / 37471349 / 37472543
www.cibeg.com		الموقع الإلكتروني
Nelly.Elzeneiny@cibeg.com	Yasmine.hemeda@cibeg.com	Sherif.khalil@cibeg.com
		البريد الإلكتروني



مُراقبي الحسابات:

تامر صلاح الدين عبدالنواب رشدي - PWC			اسم مُراقب الحسابات
15 مارس 2020			تاريخ التعيين
2019/11/28	تاريخ قيده بالهيئة	388	رقم القيد بالهيئة

كامل مجدي صالح - Deloitte			اسم مُراقب الحسابات
2016/02/10			تاريخ التعيين
2004/11/04	تاريخ قيده بالهيئة	69	رقم القيد بالهيئة

هيكل المساهمين ونسبة ملكية اعضاء مجلس الادارة:

الموقف وفقاً للبيان السابق		الموقف وفقاً للبيان الحالي		الاسم
نسبتها	عدد الأسهم	نسبتها	عدد الأسهم	
1.37%	20,176,987	1.37%	20,176,987	*TIG Insurance Barbados Limited
1.27%	18,767,413	1.27%	18,767,413	*United States Fire Insurance Company
0.62%	9,134,001	0.62%	9,134,001	*Zenith Insurance Company
0.58%	8,525,066	0.58%	8,525,066	*Northbridge General Insurance Corporation
0.52%	7,611,666	0.52%	7,611,666	*Newline Corporate Name Limited
0.46%	6,684,898	0.46%	6,684,898	*Wentworth Insurance Company LTD
0.43%	6,400,032	0.43%	6,400,032	*Allied World Assurance Company LTD
0.39%	5,791,007	0.39%	5,791,007	*Odyssey Reinsurance Company
0.27%	3,934,625	0.27%	3,934,625	*FAIRFAX US INC
0.21%	3,044,666	0.21%	3,044,666	*Zenith Insurance Company of Canada
0.19%	2,740,200	0.19%	2,740,200	*HWIC GLOBAL EQUITY FUND
0.17%	2,435,732	0.17%	2,435,732	*Federated Insurance Company of Canada
0.04%	608,932	0.04%	608,932	*Newline Insurance Company Limited
7.96%	117,585,224	7.98%	118,002,441	البنك الاهلي المصري
5.31%	78,493,577	5.56%	82,133,582	Invesco Oppenheimer Developing Markets Fund
19.79%	291,934,026	20.06%	295,991,248	إجمالي

* يُذكر أن هذه الشركات مملوكة بالكامل لشركة (فيرفاكس) القابضة للخدمات المالية حيث تمتلك إجمالي 95,855,225 سهماً بنسبة 6.55%.



مجلس الإدارة:

النسبة (%)	عدد الاسهم في تاريخ القوائم المالية	ملكية اعضاء مجلس الادارة في أسهم البنك
-	-	السيد الأستاذ/ شريف سمير سامي
0.000252176%	372,130	السيد الأستاذ/ حسين ماجد أباطة
6.55%	مُمثلاً عن الشركات الملوكة بالكامل لشركة (فيرفاكس) القابضة للخدمات المالية تمتلك إجمالي 95,855,225	السيد الأستاذ/ بيجان خوسرو شاهي*
-	-	الأستاذة الدكتورة/ أماني أبو زيد
-	-	السيدة الأستاذة/ ماجدة حبيب
-	-	السيد الأستاذ/ باريش داتاترايا سوكتانكار
-	-	السيد الأستاذ/ راجيف كريشان لال كاكار
-	-	السيد الأستاذ/ چاي-مايكل باسلو
6.55%	96,227,355	اجمالي ملكية اعضاء مجلس الادارة

* لم يُعد السيد الأستاذ/ بيجان خوسرو شاهي كشخص عضوًا بمجلس الإدارة اعتبارًا من أكتوبر 2020 بعد إتمام ست سنوات كخضو غير تنفيذي، وذلك التزامًا بقرار البنك المركزي المصري فيما يُخص تعليمات حوكمة البنوك.

النسبة %	عدد الاسهم وفقا لآخر بيان افصاحي سابق	أسهم الخزينة لدي الشركة وفقا لتاريخ الشراء
		لا يوجد



آخر تشكيل لمجلس الإدارة:

الاسم	الوظيفة	جهة التمثيل (ان وجدت)	الصفة*
السيد الأستاذ/ شريف سمير سامي	رئيس مجلس الإدارة	-	غير تنفيذي
السيد الأستاذ/ حسين ماجد أباطة	المسئول التنفيذي الرئيسي وعضو مجلس الإدارة	-	تنفيذي
الأستاذة الدكتورة/ أماني أبو زيد	عضو مجلس إدارة	-	غير تنفيذي-مستقل
السيدة الأستاذة/ ماجدة حبيب	عضو مجلس إدارة	-	غير تنفيذي-مستقل
السيد الأستاذ/ باريش داتارايا سوكتانكار	عضو مجلس إدارة	-	غير تنفيذي-مستقل
السيد الأستاذ/ راجيف كريشان لال كاكار	عضو مجلس إدارة	-	غير تنفيذي-مستقل
السيد الأستاذ/ جاي-مايكل باسلو	عضو مجلس إدارة	-	غير تنفيذي-مستقل

التغييرات في مجلس إدارة البنك خلال عام 2020:

تكون مجلس الإدارة في يناير 2020 من تسعة أعضاء - منهم سبعة أعضاء غير تنفيذيين، من بينهم ستة أعضاء مستقلين، وهم:

- الأستاذ/ أمين هشام عز العرب - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
- الأستاذ/ حسين ماجد أباطة - المسئول التنفيذي الرئيسي وعضو مجلس الإدارة
- الأستاذ/ جاويد أحمد ميرزا - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل
- الأستاذ/ مارك وليم ريتشاردز - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل
- الأستاذ/ بيجان خورشاهي - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي (ممثلًا عن الشركات الملوكة بالكامل لشركة (فيرفاكس) القابضة للخدمات المالية)
- الأستاذة الدكتورة/ أماني أبو زيد - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل
- الأستاذة/ ماجدة حبيب - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل
- الأستاذ/ باريش سوكتانكار - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل
- الأستاذ/ راجيف كاكار - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل

وقد انتهت مدة كلاً من الأستاذ/ جاويد أحمد ميرزا والأستاذ/ مارك وليم ريتشاردز كعضوي مجلس إدارة غير تنفيذيين في 2 فبراير 2020 و 2 مارس 2020 على التوالي، بعد أن أتما ست سنوات كأعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين، وذلك التزاماً بقرار البنك المركزي المصري فيما يخص تعليمات حوكمة البنوك.

وقد انعقدت الجمعية العامة العادية بتاريخ 15 مارس 2020 وقامت بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة لدورة تبدأ من عام 2020 ولمدة ثلاث سنوات، وعليه، تشكل مجلس الإدارة على النحو التالي:

- الأستاذ/ أمين هشام عز العرب - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
- الأستاذ/ حسين ماجد أباطة - المسئول التنفيذي الرئيسي وعضو مجلس الإدارة
- الأستاذ/ بيجان خورشاهي - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي (ممثلًا عن الشركات الملوكة بالكامل لشركة (فيرفاكس) القابضة للخدمات المالية)
- الأستاذة الدكتورة/ أماني أبو زيد - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل
- الأستاذ/ ماجدة حبيب - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل
- الأستاذ/ باريش سوكتانكار - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل
- الأستاذ/ راجيف كاكار - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل
- الأستاذ/ شريف سمير محمود سامي - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل

وقد انتهت مدة الأستاذ/ بيجان خورشاهي كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في 13 أكتوبر بعد إتمام ست سنوات كعضو غير تنفيذي، وذلك التزاماً بقرار البنك المركزي المصري فيما يخص تعليمات حوكمة البنوك. كما اعتمد مجلس الإدارة تعيين الأستاذ/ جاي-مايكل باسلو كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل.

وقد اجتمع مجلس إدارة البنك بجلسة طارئة يوم الخميس، الموافق 22 أكتوبر 2020 لمناقشة ما ورد إليه من البنك المركزي المصري بكتابه بتاريخ 22 أكتوبر 2020 والمُتضمن قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري والذي ينص على: "إعمالاً للبنود (ط) من المادة (144) من قانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي والصادر بالقانون رقم 194 لسنة 2020، قرّر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته بتاريخ 20 أكتوبر 2020 تنحية السيد/ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك التجاري الدولي. "وعليه، قرّر السيد/ هشام عز العرب ترك منصبه كرئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وتقدّم باستقالته من عضوية مجلس الإدارة. وإثر ما تقدم، قرّر مجلس الإدارة بالإجماع تعيين السيد/ شريف سمير سامي، رئيس لجنتي المراجعة، والحوكمة والترشيحات، كرئيس غير تنفيذي لمجلس إدارة البنك التجاري الدولي وذلك بعد الحصول على موافقة البنك المركزي المصري.



اجتماعات مجلس الإدارة:

وخلال عام 2020، عقد مجلس إدارة البنك 17 اجتماعاً، من بينها ثلاثة اجتماعات حضورية و13 اجتماعاً عبر خاصية (الفيديو كونفرانس) واجتماعاً واحداً حضورياً من قِبَل أعضاء مجلس الإدارة المُتواجدين في القاهرة بينما حضره الأعضاء غير المُتواجدين في القاهرة عبر خاصية (الفيديو كونفرانس)، وذلك إعمالاً للإجراءات الاحترازية الخاصة بمواجهة انتشار (فيروس كوفيد - 19).

لجنة المراجعة:

آخر تشكيل للجنة المراجعة:

الاسم	جهة التمثيل
السيد الأستاذ / شريف سامي	لا يوجد
السيدة الأستاذة/ ماجدة حبيب	لا يوجد
السيد الأستاذ / باريس سوكتانكار	لا يوجد

بيان اختصاصات اللجنة والمهام الموكلة لها:

تتمثل أهداف لجنة المراجعة في مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته الرقابية، وعلى الأخص في التحقق من:

- سلامة ووضوح القوائم المالية للبنك.
- التزام البنك بالتشريعات والقواعد الرقابية السارية.
- كفاءة واستقلالية مُراقبي الحسابات.
- أداء إدارات المراجعة الداخلية والالتزام بالبنك وأداء مُراقبي الحسابات.

أبرز مسؤوليات لجنة المراجعة:

- مناقشة ما تراه من موضوعات مع رئيس قطاع المراجعة الداخلية ورئيس قطاع الالتزام بالبنك ومُراقبي الحسابات والمسؤولين المُختصين.
- دراسة المراكز المالية الدورية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- التحقق من تطبيق المُعالجات الحسابية السليمة خاصة للعمليات الهامة ذات الطابع المُتَشَعِب أو العمليات المُعقدة أو تلك التي تحتاج إلى تقدير فني مُتميز.
- النظر في المعايير المهنية والمُحاسبية والرقابية المُستحدثة ودراسة مدى تأثيرها على القوائم المالية والتقارير عن ذلك كتابةً.
- اقتراح تعيين مُراقبي الحسابات وتحديد أتعابها والنظر في كفاءة مُراجعتها ومناقشة خطة المراجعة المُقدمة منها والموافقة عليها وتقييم أدائها وكذلك النظر في الأمور المُتعلقة بتغييرها أو إسالتها أو إنهاء التعاقد مع أحدهما أو كليهما وبما لا يخالف أحكام القانون.
- الموافقة على إسناد أي أعمال إضافية - بخلاف مُراجعة القوائم المالية - لمُراقبي الحسابات.
- دراسة ملاحظات مُراقبي الحسابات الواردة بتقاريرها وبخطاب الإدارة (The Management Letter) فيما يختص بالحسابات الختامية والتقارير المُرسلة لإدارة البنك في نهاية العام، ثم توجيهها إلى مجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.
- دراسة مدى كفاءة نُظُم الرقابة الداخلية بما في ذلك نُظُم الرقابة على مُخرجات الحاسب الآلي.
- مُراجعة الإجراءات المُتخذة من قبل الإدارة التنفيذية للالتزام بالمعايير والضوابط الرقابية التي يضعها البنك المركزي المصري وكذا تقارير تفتيش البنك المركزي المصري والتحقق من اتخاذ إدارة البنك للإجراءات التصحيحية في حالة مُخالفاتها.
- مُراجعة خطط المراجعة الداخلية السنوية وإقرارها ودراسة التغييرات المطلوبة في هذه الخطط للتأكد من كفاءتها ومدى مُناسبتها وكذلك مُتابعة تنفيذها عن طريق التقارير التي يُقدمها قطاع المراجعة الداخلية.
- مُراجعة التقارير المُعدة من قِبَل رئيس قطاع الالتزام بالبنك بما فيها مُكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ووحدة حماية حقوق العملاء وكذا إدارة الرقابة الداخلية، وخاصة فيما يتعلق بمُخالفة التشريعات السارية واللوائح الداخلية والتعليمات التي يُصدرها البنك المركزي المصري. وكذلك مُراجعة واعتماد التقرير السنوي الذي يتعين على رئيس قطاع الالتزام تقديمه لمجلس الإدارة، والتأكد من شموله ما ينص عليه القانون وما تضمنته اللوائح من مُتطلبات.

أعمال اللجنة خلال العام:

عدد مرات انعقاد لجنة المراجعة	9
هل تم عرض تقارير اللجنة على مجلس إدارة الشركة؟	نعم، وذلك وفقاً لما تُنص عليها لائحة نظام اللجنة
هل تضمنت تقارير اللجنة ملاحظات جوهرية وجب مُعالجتها؟	نعم
هل قام مجلس الإدارة بمعالجة الملاحظات الجوهرية؟	نعم، سواء بقرارات اتخذها أو إقراره لتوصيات اللجنة

بيانات العاملين بالبنك:

مُتوسط عدد العاملين بالبنك خلال عام 2020	6,988
مُتوسط الدخل السنوي للعامل خلال عام 2020	264,000



نظام الإثابة والتحفيز للعاملين والمُديرين بالبنك:

بواقع 1% من رأس المال المُصدّر والمدفوع	اجمالي الأسهم المُتاحة وفقاً لنظام الإثابة والتحفيز للعاملين والمُديرين
8,599,210 سهم خلال عام 2020	اجمالي ما تم منحه من أسهم الإثابة والتحفيز للعاملين والمُديرين خلال العام
4,687	عدد المُستفيدين من نظام الإثابة والتحفيز للعاملين والمُديرين
هذا الرقم يُمثل ما تم منحه أو الإفراج عنه منذ بداية تأسيس البرنامج عام 2006 حتى عام 2019 أخذاً في الاعتبار الزيادة التي طرأت على رأس المال منذ هذا التاريخ.	اجمالي ما تم منحه من أسهم الإثابة والتحفيز للعاملين والمُديرين منذ تطبيق النظام
لا يوجد	أسماء وصفات كل من حصل على 5% أو أكثر من إجمالي الأسهم المُتاحة (أو 1% من رأس مال الشركة) وفقاً للنظام

المُخالفات والاجراءات التي تتعلق بقتون سوق المال وقواعد القيد:

مُخالفة بسبب تأخر موافاة الهيئة العامة للرقابة المالية بالقوائم المالية عن الفترة المالية المُنتهية في 30 سبتمبر 2020 لمدة 30 يوم. وعليه، فقد وُرد إلى مصرفنا بتاريخ 24 فبراير 2021 خطاب من الهيئة العامة للرقابة المالية يفيد مبلغ الغرامة والتصالح المُقدّر بإجمالي 32 ألف جنيه مصري.

بيان بتفاصيل التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة:

لا يوجد

بيان بالتبذعات

بلغت التبذعات في عام 2020 إجمالي 126.4 مليون جنيه مصري، وذلك على النحو التالي:

- 80 مليون جنيه لصالح صندوق تحيا مصر لمواجهة الكوارث والأزمات (مبادرة اتحاد بنوك مصر).
- 39.3 مليون جنيه لصالح صندوق تحيا مصر لمواجهة الكوارث والأزمات لشراء أجهزة كشف PCR.
- 3.9 مليون جنيه لصالح صندوق الاتحاد الافريقي لمواجهة الازمات.
- 1.6 مليون جنيه لصالح بنك الطعام المصري.
- 1.6 مليون جنيه لصالح صندوق كينيا لمواجهة الازمات.

تعاملات الداخلين

يلتزم الداخلين بما فيهم أعضاء مجلس إدارة البنك ومديري البنك، والمجموعات المُرتبطة بهم، بالإفصاح عن كافة المعلومات والبيانات التي تتعلق بوجود حالة من حالات تعارض المصالح مع البنك بما في ذلك ما يكون لهم من مصلحة مُباشرة أو غير مُباشرة في الاعمال والعقود التي تتم لحساب البنك وكذا الإفصاح عن اية مصالح مادية أو تعاملات أو أمور تخصهم يكون من شأنها التأثير على نشاط البنك أو مصالحه.



أهم تطورات بنود الميزانية وقائمة الدخل
أولاً. الميزانية (مليار جنيه مصري)

أ. البنك التجاري الدولي (مستقلة)

نسبة التغير %	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2020	
10%	386.7	426.1	إجمالي الأصول
18%	70.2	82.5	التزامات عرضية وارتباطات
0%	119.9	119.6	قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء
-12%	197.8	174.2	استثمارات
12%	304.5	340.1	مستحقات للعملاء
60%	2.0	3.2	مخصصات أخرى
15%	51.8	59.4	إجمالي حقوق الملكية

ب. البنك التجاري الدولي (مجمعة)

نسبة التغير %	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2020	
11%	386.7	427.8	إجمالي الأصول
18%	70.2	82.6	التزامات عرضية وارتباطات
0%	119.9	120.3	قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء
-12%	197.9	174.2	استثمارات
12%	304.4	341.2	مستحقات للعملاء
60%	2.0	3.2	مخصصات أخرى
15%	51.9	59.5	إجمالي حقوق الملكية



ثانياً. قائمة الدخل (مليون جنيه مصري)

ا. البنك التجاري الدولي (مستقلة)

نسبة التغير %	1 يناير – 31 ديسمبر 2019	1 يناير – 31 ديسمبر 2020	
-1%	42,601	42,071	عائد القروض والإيرادات المشابهة
-19%	21,023	16,981	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
-9%	2,281	2,070	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
-13%	11,804	10,300	صافي أرباح الفترة بعد خصم الضرائب

ب. البنك التجاري الدولي (مجمعة)

نسبة التغير %	1 يناير – 31 ديسمبر 2019	1 يناير – 31 ديسمبر 2020	
-1%	42,601	42,196	عائد القروض والإيرادات المشابهة
-19%	21,022	17,024	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
-9%	2,281	2,076	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
-13%	11,801	10,236	صافي الدخل من العمليات المستمرة
NM	0	0	صافي الدخل من العمليات غير المستمرة
-13%	11,801	10,238	حقوق المساهمين



نظرة عامة على الأوضاع الاقتصادية لعام 2020

لقد اتسم عام 2020 بالعديد من التغيرات على الصعيدين المحلي والعالمي على خلفية انتشار (فيروس كوفيد - 19) في معظم دول العالم، حيث تجاوزت معدلات الإصابة عشرات الملايين من الأشخاص، وأودى (الفيروس) بحياة الملايين من الأشخاص بنهاية العام؛ وهي التداعيات التي انعكست على تباطؤ الاقتصاد العالمي وأثرت سلباً على مختلف القطاعات الاقتصادية والشركات والمؤسسات في شتى أنحاء العالم.

وعلى عكس الكثير من الدول، كان الوضع أفضل حالاً في مصر حيث لم يتم فرض حالة إغلاقٍ كامل خلال ذروة انتشار (الفيروس)، ولكن تم تطبيق حظر التجوال بدايةً من منتصف شهر مارس الماضي مع الالتزام بالإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة. وقد تم تخفيف إجراءات حظر التجوال بشكلٍ تدريجي وصولاً إلى رفعها بصورة كاملة في نهاية يونيو الماضي. وقد مكنت أعداد الإصابة والوفيات المنخفضة في مصر مقارنة بالعديد من دول العالم مجلس الوزراء من معاودة الأنشطة الاقتصادية بصورة أسرع، وهو ما خالف العديد من التوقعات بزيادة تأثير تداعيات الموجة الأولى من (الفيروس) على مصر، وذلك نظراً للكثافة السكانية المرتفعة. وقد أثمرت تلك المُعطيات مصحوبة بمُكتسبات الإصلاح الاقتصادي التي أحرزتها الدولة قبل انتشار (الفيروس) عن انفراد مصر على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتسجيل نمو ناتج محلي إجمالي بلغت نسبته 2.5% خلال العام المالي المنتهي في يونيو 2020، بالإضافة إلى سرعة استعادة مُستوي معدل البطالة لمعدلاته السابقة، حيث انخفض إلى 7.3% خلال الربع الثالث من عام 2020 مقابل 7.8% خلال نفس الفترة من العام السابق، علماً بأن معدلات البطالة سجلت 9.6% خلال الربع الثاني من عام 2020، وهو أعلى مستوى مُنذ عامين. وتعكس تلك النتائج بوضوح الثمار الاقتصادية التي حصدتها البلاد نتيجة الخطة الناجحة التي تبنتها الحكومة للتعايش مع (الفيروس).

وفي إطار جهودها الرامية إلى تخفيف الأثر السلبي لتداعيات أزمة (كوفيد - 19) على الاقتصاد المصري، أعلنت الحكومة عن حزمة تحفيزية بقيمة 100 مليار جنيه مصري، مع توجيه 50% منها لقطاع السياحة. كما تضمنت الحزمة التحفيزية إعلان البنك المركزي المصري عن ضخ 20 مليار جنيه لدعم البورصة المصرية سعياً إلى الحفاظ على أسعار الأسهم والحد من تقلبات السوق الناجمة عن ارتفاع عمليات البيع بسبب الأزمة. وبالإضافة إلى ذلك، بادرت الحكومة برفع معاشات التقاعد بنسبة 14%، فضلاً عن التوسع في برامج التحويلات النقدية الاجتماعية "تكافل وكرامة" بهدف وصول الدعم الاجتماعي إلى المزيد من الأسر المُستجدة، كما أطلقت الحكومة مبادرة لدعم العمالة غير المنتظمة بالقطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً.

كما أطلقت الحكومة مبادرة لدعم نمو الانفاق الاستهلاكي بقيمة ما يقرب من 10 مليار جنيه، تتضمن تقديم قروض بفائدة مُخفضة للمواطنين وبفترة استحقاق تصل مُنتها إلى عامين، كما تتضمن أسعار مُخفضة بنسبة تتراوح بين 10 و25%، للسلع، إضافة إلى منح تخفيضات إضافية لأصحاب البطاقات التموينية. كما تم تخفيض تكاليف الطاقة لجميع أنشطة القطاع الصناعي، مع إعفاء المنشآت الصناعية والسياحية من الضرائب العقارية.

وفي إطار برامجه الداعمة، قام البنك المركزي المصري بخفض سعر العائد على التمويل الممنوح ضمن مبادرة دعم أنشطة قطاعات السياحة والصناعة والزراعة والإنشاءات من 10% إلى 8%، مع تعويض البنوك المشاركة بفارق سعر العائد.

وخلال شهر مارس 2020، أطلق البنك المركزي المصري مبادرة لتأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من الأفراد والشركات لمدة ستة أشهر تضمنت إرجاء سداد أقساط القروض المُستحقة والفوائد حتى 16 سبتمبر 2020. كما أصدر البنك المركزي قراراً بإلغاء جميع الرسوم والعمولات على المدفوعات الرقمية المحلية والتحويلات، وكذلك إلغاء الرسوم على عمليات السحب النقدي من ماكينات الصراف الآلي للبطاقات غير التابعة لشعبة الصراف الآلي بهدف تجنب التعامل المباشر مع العملاء، والتركيز على تعزيز الشمول المالي والتحول إلى منظومة اقتصادية غير نقدية. وفي تطورٍ لاحق، قام البنك المركزي بتمديد العمل بتلك المبادرة التي تفيد بإلغاء بعض الرسوم والعمولات إلى ديسمبر 2020، ثم إعادة تمديدها مرة أخرى حتى يونيو 2021. إلى ديسمبر 2020، ثم إعادة تمديدها مرة أخرى حتى يونيو 2021. وعلاوةً على ذلك، أصدر البنك المركزي قراراً برفع حدود السحب من ماكينات الصراف الآلي، مع تعديل حدود معاملات المحافظ المحمولة النقدية على الهاتف المحمول، والبطاقات مسبقة الدفع.

قامت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري خلال اجتماعها الطارئ في مارس 2020 بتخفيض أسعار الفائدة الأساسية بمقدار 300 نقطة أساس كإجراء استثنائي، مع الإبقاء على أسعار الفائدة خلال اجتماعاتها اللاحقة دون تغيير، إلى أن قامت اللجنة في سبتمبر بخفض أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس، والذي أعقبه خفض أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس أخرى خلال اجتماعها في نوفمبر من نفس العام. كما قررت اللجنة خفض كلٍ من أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي لتصل إلى 8.25% و9.25% و8.75% على التوالي. جاء هذا القرار مدعوماً بتراجع مستويات التضخم، مع تسجيل مُعدل التضخم السنوي العام ليصل إلى 5.7% خلال نوفمبر 2020. وعلى الرغم من خفض أسعار الفائدة بمقدار 400 نقطة أساس خلال عام 2020، إلا أن (carry trade) في مصر استمرت في جذب اهتمام المُستثمرين الأجانب، حيث احتلت المرتبة الثانية على مستوى العالم بعد ماليزيا، وفقاً لقائمة وكالة (بلومبرج) التي تغطي أكثر من 50 اقتصاداً رئيسياً حول العالم.



وبطبيعة الحال، انعكست تداعيات انتشار (الفيروس) سلبيًا على الاقتصاد المصري، حيث بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية للخارج 17 مليار دولار أمريكي خلال الفترة بين شهري مارس ومايو الماضيين، غير أن الحكومة نجحت في موازنة تلك الفجوة من خلال اتخاذ مجموعة من الخطوات المختلفة، جاء من بينها استخدام 5.4 مليار دولار من احتياطي النقد الأجنبي خلال مارس الماضي. وعلى الرغم من تسجيل احتياطي النقد الأجنبي أدنى مستوى له منذ عامين، في ظل وصوله إلى 40.1 مليار دولار خلال مارس الماضي، وتراجع مرة أخرى ليُسجل 36 مليار دولار خلال شهر مايو، إلا أنه بدأ في التعافي والنمو مجددًا خلال الأربعة أشهر التالية ليصل إلى 40 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2020 مُسجلًا أعلى مستوى له منذ أبريل بنمو شهري يُناهز 800 مليون دولار، وهو أعلى نمو شهري خلال عام 2020.

إضافة إلى هذا، قامت الحكومة بتوظيف الودائع خارج أرصدة الاحتياطيات والتي بلغت بقيمتها ستة مليار دولار تقريبًا، فضلًا عن نجاحها خلال مايو الماضي في الحصول على تمويل طارئ بقيمة 2.8 مليار دولار من صندوق النقد الدولي ضمن أدوات التمويل السريع (RFI). وخلال نفس الشهر، تمكنت الحكومة من إتمام إصدار سندات دولية بقيمة خمسة مليار دولار، وهي أكبر عملية من نوعها يتم تنفيذها في مصر، حيث تم تنفيذها على ثلاث شرائح مع تغطية طلبات الاكتتاب بمعدل تجاوز 4.4 مرة. وخلال يونيو الماضي، نجحت الحكومة في إبرام اتفاق استعدادات انتماني (SBA) مع صندوق النقد الدولي لمدة عام بقيمة 5.2 مليار دولار، قامت مصر بالحصول على 3.6 مليار دولار منها. وقد ساهمت تلك الخطوات في الحد من التقلبات الملحوظة التي شهدتها أسعار صرف العملات الأجنبية. كما تأثرت الموارد الرئيسية لتدفقات النقد الأجنبي سلبيًا على خلفية حالة الإغلاق التي خيمت على العديد من دول العالم، حيث أسفرت عن تراجع إيرادات كلي من قطاعي السياحة وقناة السويس بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج شهدت تعافيًا قويًا خلال الربع الثالث من عام 2020 في ضوء وصولها إلى ثمانية مليار دولار، وهو نمو سنوي بمعدل 28%. كما شهدت الموازنة العامة للدولة تحسنًا في ضوء انخفاض العجز الكلي ليُسجل 463 مليار جنيه مصري، أو ما يُعادل 7.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2020/2019، مُقابل 8.2% خلال العام المالي السابق. وقد سجلت إيرادات الموازنة العامة 975 مليار جنيه خلال العام المالي 2020/2019، وهي أقل من الإيرادات المُتوقعة بتسجيل 1.2 تريليون جنيه بنحو 200 مليار جنيه.

نظرة على أداء البنك التجاري الدولي خلال العام

وخلال ذلك، نجح فريق الإدارة التنفيذية في تعظيم الاستفادة من المرونة الفائقة التي يتيسر بها البنك التجاري الدولي لمواجهة التحديات الراهنة. فمع بداية الأزمة، سارع البنك بتفعيل خطط ضمان استمرارية الأعمال والمرونة المؤسسية وإدارة الأزمات التي يتبناها، سعيًا إلى الحد من تداعياتها على الأنشطة التشغيلية والخدمات المُقدمة للعملاء، فضلًا عن الحفاظ على صحة وسلامة فريق العمل وجميع الأطراف ذات الصلة.

وقبل ظهور (فيروس كوفيد - 19) في مصر، بادر البنك التجاري الدولي بإجراء تقييم شامل لمُتطلبات تطبيق خطط استمرارية الأعمال والمرونة المؤسسية بهدف التأكد من قدرة كافة الخطط والاستراتيجيات التي يتبناها البنك على تلبية تلك المُتطلبات ومواجهة جميع المُستجدات المُحتملة للموضع الاستثنائي الذي يشهده العالم، مع إجراء أي تعديلات لازمة بما يتماشى مع أفضل الممارسات المُتبعة.

ومع بداية انتشار (الفيروس) في مصر، قام البنك على الفور بتطبيق كافة ممارسات الصحة والسلامة، بما في ذلك خفض عدد العملاء داخل الفروع، خفض أعداد العاملين بجميع المقرات، إضافة إلى فرض استخدام أقنعة الوجه وتطبيق عمليات التنظيف المُكثفة مع وضع مُعقمات الأيدي بجميع المقرات والفروع، فضلًا عن تزويد شاشات ماكينات الصرف الآلي بإرشادات الاستخدام الآمن لها. وخلال ذروة انتشار (الفيروس)، تمكّن البنك من توفير كافة الموارد اللازمة لمُكافحة العدوى والإصابة على الرغم من صعوبة الحصول عليها بسبب ارتفاع الطلب عليها. كما قام البنك بتقديم كافة أوجه الدعم اللازمة للمصابين من فريق العمل، بدءًا من توفير مسحات تشخيص الفيروس (PCR) و(البروتوكولات) العلاجية ووصولًا إلى تقديم كافة خدمات المتابعة والرعاية الطبية اللازمة. كما قام البنك بالتعاقد مع أحد الفنادق من أجل توفير عُرف مُخصصة للعزل الصحي للموظفين المصابين والذين يجدون صعوبة في القيام بالعزل المنزلي. وبالتوازي مع ذلك، أطلق البنك صفحة مُخصّصة على موقعه الإلكتروني بعنوان "تجربة بنكية آمنة" تتضمن كافة الإجراءات الاحترازية التي يتبناها البنك، من أجل إحاطة الأطراف المعنية بالمُستجدات اليومية.

الالتزام بمبادئ الحوكمة هو السبيل إلى الحفاظ على ريادة البنك التجاري الدولي

يولي البنك التجاري الدولي اهتمامًا كبيرًا لتطبيق مبادئ وأسس الحوكمة الرشيدة، فعلى مدار تاريخه، سعى البنك باستمرار إلى تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الحوكمة إيمانًا منه بأن الالتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة هو أفضل طريق لتحقيق المكانة الرائدة، والحفاظ عليها.

ويسعى البنك من خلال الإطار العام للحوكمة إلى تعزيز الثقة وتحقيق الاستقرار المالي ونزاهة الأعمال فضلًا عن تعظيم القيمة المُضافة على المدى الطويل لكل من المُساهمين، وفريق العمل، وجميع الأطراف ذات العلاقة وذلك من خلال مجموعة من الموائيق والسياسات والإجراءات الداخلية التي تُساعد مجلس الإدارة والإدارة العليا على اتخاذ القرارات السليمة، والتي تُلائم طبيعة وحجم أعمال البنك. ويتم صياغة هذه الموائيق والسياسات والإجراءات بدقة بالغة، كما يتم مراجعتها بشكل دوري لضمان مواكبة البنك لتطورات السوق، والوقوف على مجالات إجراء التعديلات من أجل الاستمرار في تقديم أفضل الحلول المالية للعملاء من المؤسسات والأفراد على حدٍ سواء، ومن بين



هذه السياسات والمواثيق ميثاق الحوكمة، وميثاق السلوك المهني، وسياسة الكشف عن أي تضارب في المصالح، وسياسة الإفصاح والشفافية. ويرتكز الإطار العام للحوكمة أيضًا على تشكيل الهيكل المؤسسي الخاص بالبنك والذي يضم مجموعة متميزة من الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين ممن يحظون بخبرات متكاملة ومُتضافرة كل في مجاله، ويشكلون غالبية أعضاء مجلس إدارة البنك، بالإضافة إلى مجموعة من اللجان المتخصصة التابعة لمجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية الذي يضم نخبة من الخبرات والكفاءات المختلفة.

يضطلع أعضاء مجلس الإدارة بمسئولية متابعة تحقيق معدلات النمو المُستهدفة على المدى الطويل، ووضع الأهداف الاستراتيجية للبنك وكذلك الإشراف على تنفيذها، والتأكد من فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، والحفاظ على مكانته الرائدة في السوق المصري وكذلك ضمان النجاح المُستدام للبنك وتنمية أعماله على المدى البعيد. جدير بالذكر أن هيكل وتشكيل مجلس إدارة البنك يتبع أفضل الممارسات والمعايير الدولية، حيث يسمح بوجود المدير الرئيسي لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين (Lead Director) علمًا بأن البنك قام بتعيين عضوًا من بين الأعضاء المستقلين اعتبارًا من يوليو 2019.

والتزامًا بقرار البنك المركزي المصري فيما يخص تعليمات حوكمة البنوك، أتم الأستاذ/ جاويد ميرزا والأستاذ/ مارك ريتشاردز ست سنوات كعضوين غير تنفيذيين مستقلين في فبراير ومارس 2020، على التوالي. كما انتهت أيضًا مدة الأستاذ/ بيجان خوسروشاها في أكتوبر 2020 كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي بعد إتمام ست سنوات كعضو مجلس إدارة. وفي هذا الصدد، يؤد مجلس إدارة البنك التجاري الدولي وإدارته التنفيذية والعاملين به أن يتقدموا بخالص الشكر والتقدير لهم لما أظهره سيادتهم من التزام وتفاني في العمل، وما قدموا من توجيهات كان لها بالغ الأثر في نجاح البنك على مدار الأعوام الماضية.

انعقد اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك التجاري الدولي يوم 15 مارس 2020، ومن أبرز قرارات الجمعية العامة العادية انتخاب وتعيين السادة المرشحين لعضوية مجلس الإدارة لدورته الجديدة ابتداءً من 2020 ولمدة ثلاث سنوات. وشهد شهر أكتوبر من عام 2020 العديد من التغييرات الخاصة بالمجلس المُنتخب، حيث أعلن مجلس الإدارة في 13 أكتوبر 2020 عن انضمام الأستاذ/ جاي-مايكل باسلو كعضو غير تنفيذي مُستقل إلى مجلس الإدارة. ويحظى الأستاذ/ باسلو بخبرة مصرفية واسعة اكتسبها على مدار الأربعة عقود الماضية. وقد أمضى الأستاذ/ باسلو 16 عامًا من حياته المهنية في قطاع إدارة المخاطر بمؤسسة (J.P Morgan)، حيث تولى مسؤولية تغطية مجموعة كبيرة من القطاعات الاقتصادية. وقبل تقاعده في عام 2019، شغل الأستاذ/ باسلو منصب رئيس إدارة المخاطر لأسواق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا بقطاع إدارة الثروات في (J.P Morgan)، ورئيس قطاع إدارة المخاطر في (J.P. Morgan International Bank Ltd)، وهو بنك خاص تابع للمؤسسة ومقره لندن.

وفي 23 من أكتوبر 2020، قرّر السيد/ هشام عز العرب ترك منصبه كرئيس لمجلس الإدارة والعضو المُنتدب واستقال من عضوية مجلس الإدارة عقب ورود خطاب البنك المركزي المصري والمُتضمن قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ 20 أكتوبر بتتية السيد/ عز العرب عن منصبه في ضوء نتائج الفحص المحدود الذي أجراه. وإثر ما تقدم، قرّر مجلس إدارة البنك التجاري الدولي بالإجماع تعيين السيد/ شريف سامي، الرئيس الحالي للجنة المراجعة ولجنة الحوكمة والترشيحات، كرئيس غير تنفيذي لمجلس إدارة البنك، وذلك بعد الحصول على موافقة البنك المركزي المصري.

وتلي ذلك عقد مجموعة من الاجتماعات مع مسؤولي التفتيش بالبنك المركزي بحضور رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي وفريق الإدارة التنفيذية، بهدف استعراض النتائج الرئيسية للفحص المحدود الذي أجراه البنك المركزي. وقد أولى مجلس الإدارة اهتمامًا كبيرًا لهذا الملف، كما عكف فريق الإدارة التنفيذية على دراسة وتقييم نتائج الفحص المُشار إليه بعناية شديدة لتحديد تأثيرها على البنك. وتنفيذًا لتكليفات مجلس الإدارة، قامت الإدارة التنفيذية بالبنك التجاري الدولي بمراجعة نتائج الفحص المحدود وإعداد خطة للإجراءات التصحيحية المُقترحة وتقديمها للبنك المركزي، وهو الأمر الذي تطلب المزيد من الوقت لاستكمال عملية المراجعة بصورة مرضية وتقييم الأثر المالي المُترتب عليها والتي تُمكنها من إعداد القوائم المالية للربع الثالث من عام 2020 ونشرها. وبالإضافة إلى ذلك، قامت لجنة المراجعة بالبنك طبقًا لتوجيهات مجلس الإدارة، بالتعاقد مع مؤسسة مهنية دولية مُستقلة لإجراء تقييم تفصيلي لأنظمة الرقابة الداخلية وعمليات الإقراض بهدف تعزيز بيئة الالتزام الرقابي وأنظمة الرقابة الداخلية بالبنك، وذلك ضمن ثقافة نظام الحوكمة الذي يتبناه البنك والتزامه المُستمر بتحسين إدارة المخاطر.

وعلى خلفية هذه التغييرات، يتألف تشكيل مجلس إدارة البنك التجاري الدولي اعتبارًا من 23 أكتوبر 2020 من سبعة أعضاء - منهم ستة أعضاء غير تنفيذيين مُستقلين (يُمثلون 85%)، ويحظى تشكيل مجلس الإدارة بالتوازن المطلوب للقيادة الناجحة والتنوع في المهارات والخبرات في مختلف المجالات، حيث يتمتع بالتمثيل النسائي بعضويتين (يُمثلن 28%)، كما يضم ثلاثة أعضاء غير مصريين (يُمثلون 43%). وخلال عام 2020، عقد مجلس إدارة البنك 17 اجتماعًا.

هذا، ويطلب لمجلس إدارة البنك التجاري الدولي أن يُقدّم تقريره السنوي الذي يُسلط الضوء على استراتيجية البنك لعام 2020 والنتائج المالية القوية التي حققها خلاله على الرغم من التحديات والصعوبات التي حملها العام بين طياته.

استراتيجية البنك

واصل البنك التجاري الدولي تطبيق استراتيجية النمو التي تبناها على مدار السنوات القليلة الماضية، والتي تتمثل أبرز محاورها في تعزيز خدمة العملاء وتقديم كل ما هو جديد مُبتكر لتلبية احتياجاتهم المتنوعة، مع مواصلة الحفاظ على مركز البنك الريادي في القطاع المصرفي بفضل جودة المُنتجات والخدمات المقدمة وكذلك قوة العلامة التجارية التي يحظى بها. وقد أثمرت تلك الاستراتيجية عن انفراد البنك بمرونة



فانقة في مواكبة كافة المُستجدات السوقية غير المُتوقعة، وتعزيز قدرته على تعظيم المردود الإيجابي لجميع الأطراف ذات العلاقة بصفة مُستدامة.

وانطلاقاً من ذلك، مضي البنك قُدماً في تكثيف استثماراته في تطوير نظم مُعالجة وتحليل البيانات وتبني أحدث أنظمة الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى تحديث البنية التكنولوجية للبنك وتزويده بأحدث ما توصلت إليه التقنيات الرقمية والآلية في قطاع الخدمات المصرفية، وذلك بالتوازي مع تطوير قُدرات ومهارات فريق العمل بصورة مُستمرة.

وقد أثبت البنك خلال عام 2020 قُدرته على مواصلة تحويل شعاره "بنك تثق فيه" إلى واقع ملموس، بفضل استمراره في تبني وتطبيق استراتيجيته الطموحة، والتي تتبلور محاورها الرئيسية في التالي:

تعزيز نمو الأنشطة والقطاعات التشغيلية الرئيسية

ترتكز استراتيجية البنك التجاري الدولي على ترسيخ الشراكة الوطيدة مع قاعدة عُلماءه الواسعة عبر تقديم الحلول فانقة الجودة والقيمة والمُصنّمة خصيصاً لتلبية مُختلف احتياجاتهم وأهدافهم المالية. وفي هذا الإطار، واصل البنك جهوده الحثيثة للارتقاء بجودة وكفاءة الأنشطة والقطاعات التشغيلية الرئيسية من خلال تطوير نُظم مُعالجة وتحليل البيانات، ووضع وإطلاق خطط ومبادرات التحول الرقمي، وتوظيف النُظم البنكية الجديدة (new core banking modules)، وتطبيق أحدث ما توصلت إليه برامج إدارة الحملات الترويجية، فضلاً عن إعادة تصميم نموذج العمليات التشغيلية، وكذلك تبني وإبتكار قنوات جديدة لتعزيز تسويق وانتشار باقة الخدمات والمنتجات المُقدّمة. ويعكس ذلك حرص البنك على تبني أحدث أنظمة الذكاء الاصطناعي، وتقنيات (Blockchain)، ونُظم الحوسبة السحابية، وأفضل آليات مُعالجة وإدارة وتحليل البيانات الضخمة، باعتبارها الركائز المحورية لمُستقبل الخدمات البنكية.

وقد ساهمت في دعم رحلة التحول الرقمي للبنك، الإدارة القوية والفعالة لمكونات الميزانية، والتي تشكلت في إطار الاستجابة لتراجع الإقبال على أنشطة الاقتراض في ظل التحديات المُتعلقة بانتشار (فيروس كوفيد - 19)، حيث واصل البنك تركيزه على تنمية محفظة الودائع بهدف تنويع مصادر التمويل، مما أثمر عن بناء ميزانية قوية وعالية المرونة مع الحفاظ على معدلات الربحية على مدار العام.

مواصلة التحول الرقمي ودعم ملف الشمول المالي

واصل البنك تطوير بنيته الرقمية في إطار جهوده المُستمرة لتعزيز مبادرات الشمول المالي وتحسين تجربة العُلماء، والحفاظ على مُستوى الكفاءة التشغيلية والتوظيف الأمثل للموارد المُختلفة، فضلاً عن تأمين البنك ضد مُختلف المخاطر المُحتملة.

ومن خلال برنامج الرائد "بنك المُستقبل"، نجح البنك التجاري الدولي خلال عام 2020 في تحويل منصاته الرقمية إلى قنوات رئيسية تُقدم العديد من الخدمات المصرفية، وذلك بفضل الجهود المُستمرة للارتقاء بالكفاءة التشغيلية، وخفض التكاليف الخاصة بتقديم الخدمات، وتعزيز كفاءة الإدارة المركزية للعمليات التشغيلية. ويسأتي ذلك في ضمن استراتيجية التحول الرقمي التي يتبناها البنك، والتي تهدف إلى تلبية مُختلف احتياجات العُلماء من خلال القنوات الرقمية وتخفيف الضغط على شبكة الفروع.

وعلاوةً على ذلك، نجح البنك في الحفاظ على مرتبة الصدارة بامتلاك أكبر شبكة ماكينات صراف آلي على مُستوى بنوك القطاع الخاص، واحتلال المرتبة الثالثة على مُستوى القطاع المصرفي في ضوء قيامه بزيادة شبكة ماكينات الصراف الآلي الخاصة به بنسبة 11% مقارنةً بالعام الماضي ليصل إجمالي ماكينات الصراف الآلي التابعة إلى البنك إلى 1,121 ماكينة صراف آلي بنهاية العام، مُقابل 1,012 ماكينة صراف آلي خلال العام الماضي قامت بتنفيذ ما يزيد على 61 مليون عملية. وفي إطار دعمه المُتواصل لمبادرات الدولة لتعزيز الشمول المالي، قام البنك بإتاحة خدمات سداد جميع المدفوعات الإلكترونية من خلال شبكة الصراف الآلي، مثلما يتم سدادها من خلال أجهزة الهاتف المحمول. كما شارك البنك في المُبادرة القومية لتنمية شبكة ماكينات الصراف الآلي، عبر إضافة 180 ماكينة في مُختلف المُحافظات.

مع زيادة الاعتماد على المنصات الرقمية خلال انتشار (فيروس كوفيد-19)، ارتفع عدد المُشتركين في الخدمات المصرفية عبر الإنترنت بنسبة 35% مقارنةً بالعام الماضي ليصل إلى 802 ألف مُستخدمًا في ديسمبر 2020، مُسجلاً مُعدل نشاط بلغ 67%. كما قام البنك خلال العام الارتفاع بواجهة المُستخدم للخدمات المصرفية عبر الإنترنت، مع إضافة خدمة التسجيل الإلكتروني الذاتي للعُلماء الحاليين لتمكنهم من الاشتراك في الخدمات المصرفية عبر تطبيق الهاتف المحمول أو من خلال تطبيق الهاتف المحمول أو خدمة الإنترنت البنكية، بالإضافة إلى تسهيل المدفوعات المحلية من خلال نظام المُعالجة الخاص بالإدخال الآلي المباشر (straight-through processing) (STP)) ونظام مُعالجة التحويلات البنكية. إضافةً إلى ما سبق، فقد ساهمت قنوات الخدمات الإلكترونية في ترشيد التكاليف الإجمالية بواقع 946.5 مليون جنيه بنهاية ديسمبر 2020.

ومن ناحيةٍ أخرى، شهدت خدمة المُساعد الرقمي الافتراضي "ذكي" (Zaki Chatbot) مُنذ إطلاقها في ديسمبر 2019 إجراء 35,000 تفاعل شهرياً سواء من خلال الموقع الإلكتروني للبنك أو عبر تطبيق المحادثات (Facebook Messenger)، مما ساهم في تخفيف الضغط على فريق عمل شبكات التواصل الاجتماعي بنسبة تجاوزت 55%، علماً بأن الخدمة الجديدة متوفرة للعُلماء باللغتين الإنجليزية والعربية، بما في ذلك العربية العامية.

وعلى صعيد خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول، نجح البنك في تحويل تطبيق المحفظة الذكية (CIB Smart Wallet) إلى أحد القنوات الرقمية الرئيسية للبنك على الرغم من التحديات الناجمة عن انتشار (فيروس كوفيد - 19)، ليصبح بذلك أول بنك في مصر يُتيح التسجيل في خدمة المحفظة الذكية من خلال الرسائل النصية القصيرة للعُلماء المُتعاملين وغير المُتعاملين مع القطاع المصرفي.



كما قام البنك بتعزيز تطبيق المحفظة الذكية بالمزيد من الحلول الداعمة لتجربة التسوق بأبرز منصات التجارة الإلكترونية، سعياً إلى تلبية مختلف احتياجات العملاء. وقد أثمرت تلك التطورات عن ارتفاع عدد مستخدمي تطبيق المحفظة الذكية إلى 840 ألف مستخدم خلال عام 2020، وهو نمو سنوي بمعدل 34% فضلاً عن نمو حجم المعاملات المنفذة من خلال التطبيق بمعدل سنوي 23% ليبلغ 7.5 مليون معاملة، مع وصول قيمتها الإجمالية إلى 2.8 مليار جنيه، بزيادة سنوية قدرها 107%.

كما واصل البنك الوفاء بالتزامه تجاه دعم جهود الدولة في التوسع في خدمات التحصيل الإلكتروني لتشمل كافة المدفوعات الحكومية بالتنسيق مع شركة (E-Finance)، وهي الشركة الرائدة في تطوير وتشغيل منصات وقنوات الدفع الإلكتروني، وذلك بهدف تمكين مختلف الجهات الحكومية من تحصيل مدفوعاتها من خلال بوابة الدفع الإلكتروني (E-pay Portal)، ومنصة المدفوعات الحكومية الإلكترونية للشركات (Corporate Payment Services (CPS)). وقد احتل البنك التجاري الدولي خلال عام 2020 المركز الأول بين البنوك المصرية في مجال خدمات المدفوعات الحكومية من خلال منصة المدفوعات الحكومية الإلكترونية للشركات (CPS)، في ضوء زيادة عدد العملاء المسجلين من الشركات بمعدل سنوي 102% ليبلغ 1,700 عميل، فضلاً عن نمو حجم المعاملات إلى 59 ألف معاملة، بقيمة إجمالية بلغت 15.2 مليار جنيه بنهاية العام.

وقد تضمنت أبرز المستجدات خلال عام 2020 إحراز البنك تقدماً ملحوظاً على صعيد توظيف أنظمة إدارة تحليل ومعالجة البيانات في العديد من المبادرات والمشروعات المختلفة، بما في ذلك مبادرة البنك الهادفة إلى خفض أوقات انتظار العملاء داخل الفروع. فقد نجح البنك في تطبيق منهج بحوث العمليات لتحليل قوائم الانتظار، سعياً إلى تحديد أنواع المعاملات شرايح العملاء التي يمكن القيام بها من خلال قنوات الخدمات المصرفية الرقمية. كما تضمنت المبادرات توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في تطوير مشروع المحرك الإلكتروني الذكي لمساعدة فريق إدارة خدمات العملاء في تقديم المنتج المناسب لكل عميل، وذلك استناداً إلى تحليل البيانات والمعاملات السابقة للعملاء مع البنك. وفي إطار سعيه إلى التوظيف الأمثل للنقدية غير المستغلة بمختلف إدارات وقنوات النقد التابعة للبنك، قام البنك بتطوير مشروع إدارة النقد عبر تصميم معادلة تحليلية تستنتج المستويات المطلوبة من السيولة النقدية لتلبية الاحتياجات التشغيلية لكل إدارة، مما أثمر عن خفض مستويات السيولة النقدية إلى الحدود المطلوبة، بالإضافة إلى خفض التكاليف المتعلقة بتداول ونقل وحفظ النقدية غير المستغلة.

التوسعات على الساحة الدولية

واصل البنك دراسة فرص التوسع خارج السوق المصري بهدف تنمية أعماله وتعزيز هيكل ميزانيته وتنويع مصادر دخله. وقد تم تسليط الضوء على أسواق جنوب الصحراء بأفريقيا باعتبارها فرصة استراتيجية لتنمية أعمال البنك نظراً للمقومات الجذابة التي تحظى بها تلك الأسواق بدءاً من موقعها الجغرافي، والروابط التاريخية والثقافية التي تجمع بين شعوبها والشعب المصري، وصولاً إلى إمكاناتها ومواردها الاقتصادية الواعدة. كما تحظى تلك الأسواق بمناخ سياسي داعم في ضوء الجهود السديدة الهادفة إلى تحقيق التكامل الإقليمي، وفي مقدمتها اتفاقية منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية ((African Continental Free Trade Agreement (ACFTA))، فضلاً عن التوجه الاستراتيجي للحكومة المصرية لتوطيد العلاقات مع الدول الإفريقية.

وقد توجهت أنظار البنك التجاري الدولي للتوسع بأعماله في أسواق شرق إفريقيا لتعظيم الاستفادة من المقومات الاستثمارية الجذابة التي تحظى بها، حيث تضم مجموعة من الاقتصادات الأسرع نمواً في العالم مما سيمنح البنك فرصة للمساهمة في تعظيم المردود الإيجابي لتلك الأسواق، مستفيداً من سجل الإنجازات الحافل الذي تحظى به على صعيد مبادرات الشمول المالي والتحول الرقمي. وتهدف تلك الخطوة إلى تحويل البنك إلى مركز لخدمات التمويل التجاري بأسواق مصر وشرق أفريقيا، مرنكزه في ذلك على تمويل الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويأتي ذلك في ضوء نجاح البنك في إنشاء مكتب تمثيل له في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، والاستحواذ على حصة 51% في أحد البنوك الكينية، والذي تغير اسمه إلى (Mayfair CIB Limited Bank)، علماً بأن البنك نجح في إتمام صفقة الاستحواذ خلال شهر أبريل 2020، بقيمة إجمالية بلغت 35.35 مليون دولار تم توظيفها في زيادة رأس مال (Mayfair CIB Limited Bank).

فريق العمل الدافع الرئيسي لنجاح البنك

يحرص البنك على التطوير المستمر للطاقت البشرية باعتبارها وسيلة أساسية لدعم جهود البنك في الاستمرار بالارتقاء بجودة باقة الخدمات المقدمة إلى عملائه، وبالتالي تعظيم القيمة لجميع الأطراف ذات العلاقة. وفي هذا السياق، تلعب إدارة الموارد البشرية دوراً استراتيجياً في تطوير قدرات ومهارات فريق العمل وخلق بيئة عمل قوامها الابتكار والتفاعل وتمكين المواهب، وذلك من خلال تطوير مهارات التفكير المرن والقدر على التواصل مع الثقافات المختلفة، والتفكير الإلكتروني، والتعاون الافتراضي.

في إطار حرص البنك على تبني أفضل الممارسات الدولية في مجال الحوكمة باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لنجاحه، قام البنك بالتطبيق الشامل لنظام إدارة المخاطر المؤسسية بهدف توفير أفضل الأساليب والوسائل اللازمة لضمان اتخاذ القرارات السليمة في إدارة المخاطر المحتملة بفعالية، وهو ما يمكن البنك من تعزيز سمعته القوية بين جميع الأطراف ذات الصلة.

بلغ إجمالي فريق العمل في البنك التجاري الدولي 7,071 موظفاً بنهاية عام 2020، حيث مثلت أجيال الشباب من مواليد (1982 - 2000) نسبة 75% من إجمالي الموظفين، وبلغت نسبة مشاركة المرأة 30% من إجمالي فريق العمل بما يتجاوز متوسط نسبة تمثيل النساء بسوق العمل المصري والبالغ 23%. وقد شهد العام استقطاب وتوظيف 1,013 موظف جديد، بالإضافة إلى إعادة توزيع 1,278 موظفاً على مختلف الإدارات والقطاعات داخل البنك، فضلاً عن ترقية 609 موظفاً.



وفي إطار خطة مُجابهة انتشار (فيروس كوفيد - 19)، قام البنك بصياغة استراتيجية مُخصّصة لمواصلة العمل من المنزل، تضمنت أبرز محاورها الارتقاء بالبنية التكنولوجية، والتأكد من توافر أجهزة (الكمبيوتر) المحمولة بالأعداد اللازمة، والتوسع بنطاق شبكة الانترنت، وغيرها من الإجراءات الضرورية، وذلك لضمان استمرارية تنفيذ جميع أنشطته الحيوية بصورة سلسة. وقد استطاعت جميع القطاعات والإدارات في تطبيق خطط الاستجابة التي تبناها البنك خلال فترة زمنية وجيزة، مما ساهم في تعزيز قدرة البنك على مواكبة كافة المُستجدات الاستثنائية بكفاءة. وانطلاقاً من هذا، أقامت إدارة الموارد البشرية جميع اختبارات الالتحاق بالوظائف، والمقابلات، والترقيات من خلال قنوات التواصل الإلكترونية، ليُصبح بذلك البنك التجاري الدولي أول بنك في مصر يقوم بإجراء جميع مراحل عملية التوظيف إلكترونياً عبر شبكة الإنترنت، وهو المسار المُقرّر استمراره أيضاً خلال عام 2021.

وعلى جانب آخر، واصل البنك خلال عام 2020 مجهوداته لضمّ أكفأ الكوادر من العناصر الواعدة، والعمل على تطوير مهاراتهم، حيث شارك البنك في خمسة مُلتقيات ومعارض للتوظيف نظمتهما عدة جامعات كان من بينهم مُلتقيين افتراضيين للتوظيف. وفي إطار مُبادرة "طُورني" الهادفة إلى إعداد الشباب للالتحاق بسوق العمل، نجح البنك في عقد برنامج محاكاة افتراضي لتدريب طلاب الجامعات على خوض مُقابلات التوظيف التي تُجريها إدارة الموارد البشرية. كما أطلق البنك مُبادرة "محطتنا عندك"، والتي تستهدف وصول فريق التوظيف بالبنك إلى المُتقدمين للوظائف الشاغرة من أبناء المُجتمعات المحلية خارج محافظة القاهرة، حيث قام فريق التوظيف بزيارة مُحافظتين خلال عام 2020. وعلاوةً على ذلك، كتفت إدارة التوظيف جهودها من خلال مُبادرة "محطتنا عندك" لاستقطاب ذوي الهمم، حيث تمكنت من عقد مُلتقى توظيف بمُحافظة الإسكندرية، والذي استقبل ثمانية مرشحين من ذوي الهمم، انضم أربعة منهم إلى فريق العمل، بالإضافة إلى عقد مُلتقى توظيف في مدينة طنطا بحضور 24 مرشحاً، تمّ توظيف ستة مرشحين. وقد قام البنك خلال عام 2020 بتوفير مجموعة من برامج التدريب والتطوير المُتخصصة من خلال شبكة الإنترنت، من بينها ما تم توجيهه لقطاع التجزئة المصرفية للحصول على الشهادات الدولية في مجالات إدارة علاقات العملاء الخاصة بشرائح (Wealth)، و(Plus)، و(Private)، وقطاع الخدمات المصرفية للأعمال، والفروع، وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها. كما قام البنك بتوفير مناهج تعليمية في مجموعة من المجالات الأخرى، شملت المُراجعة الداخلية، وخدمات التمويل التجاري، والخدمات المصرفية للشركات، والتخطيط الاستراتيجي، وأمن المعلومات، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة المخاطر.

كما أطلق البنك أيضاً خلال عام 2020 العديد من البرامج التدريبية الاستراتيجية، ومن بينها برنامج (Analyst) الذي قدّم أكثر من 150 ساعة تدريبية عبر البرامج الإلكترونية الافتراضية، ل 43 مُحللاً وتم خلاله محاكاة خمس دراسات حالة، وإقامة 15 عملية تقييم افتراضية، بالإضافة إلى مجموعة من جلسات التدريب الافتراضية الهادفة إلى الإعداد لسوق العمل. وفي سياق مُتصل، عقدت (SME Academy) دورتين تدريبيتين، تلقى خلالها 51 مُوظفًا أكثر من 400 ساعة تدريبية عبر البرامج الإلكترونية الافتراضية، وتم خلالها إجراء 40 عملية تقييم افتراضية، وأكثر من 12 جلسة محاكاة، فضلاً عن مجموعة من الأنشطة التفاعلية الأخرى. وقد استحدثت إدارة الموارد البشرية العديد من البرامج التدريبية الهادفة إلى تنمية المهارات القيادية، حيث ركّز إحد هذه البرامج على تنمية "مهارات مرونة القيادة في ظل التحديات الصعبة" ألقاها أحد أساتذة المعهد الدولي للتطوير الإداري (IMD Business School) وحضرها 44 من المُديرين في مُختلف الإدارات والقطاعات. كما قامت الإدارة بتطوير وتحويل البرامج التعريفية والتمهيدية الموجهة للموظفين الجُدد ومراكز الاتصال إلى برامج رقمية، مما أثمر عن إفادة 404 مُوظفًا جديداً 110 موظف بمراكز الاتصال. وفي إطار خطط التوسع على الساحة الإفريقية، قام البنك بتصميم برنامج لتطوير مهارات التحليل الائتماني لمجموعة مُختارة مُكونة من 21 مُرشحاً إفريقيًا، وقد تم إجراء التدريب التمهيدي في أوغندا بينما تم استكمال البرنامج افتراضياً عبر شبكة الإنترنت. كما وفرت إدارة الموارد البشرية مجموعة من البرامج والحلول التعليمية والتطويرية لموظفي (Mayfair CIB Bank Limited)

وانطلاقاً من حرصه المستمر على خلق بيئة عمل قوامها الابتكار والتفاؤل والمسئولية والحفاظ على المواهب ومُكافأة المُتميزين، واصل البنك خلال عام 2020 ترسيخ استراتيجيته التي تهدف إلى تمكين المواهب المُتميزة، حيث أقام أول فاعلية تكريم بحضور أكثر من 1000 موظف من أصحاب الأداء المُتميز. ومن جهةٍ أخرى، أطلق البنك العديد من المُبادرات الهادفة إلى ضمان تحقيق قيم الاحترام وترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص لجميع الموظفين. وقد تضمن ذلك إطلاقه برنامج إتاحة مواصلة العمل بمرونة من المنزل، والذي يستهدف تمكين المرأة العاملة من خلال منح الوظائف الأمهات فرصة مواصلة عملهن بصورة كاملة وبمرونة عالية من المنزل. وقد واصل البنك أيضاً تبنيه لمُبادرة (She is Back) التي تستهدف تسهيل اندماج الزميلات العائدات من إجازات الوضع ورعاية الأطفال، ومواكبتهم لكافة مُستجدات بيئة العمل. وقد شهد العام مشاركة 95 موظفة في الجولتين اللتان تم تنفيذهما في إطار تلك المُبادرة. أما على الصعيد الخارجي، فقد أطلق البنك حملة "حلمك يهمننا" والتي تستهدف تمكين المرأة عبر التركيز على تدريب المواهب النسائية بالمُجتمعات غير المُمتثلة في سوق العمل، حيث بدأت أولى جولات الحملة بجامعة جنوب الوادي بمُحافظة قنا ونجحت في إفادة أكثر من 200 طالبة من صعيد مصر، 35 في بورسعيد.

وانطلاقاً من القناعة الراسخة بأهمية مُكافأة أصحاب الأداء المُتميز، قام البنك التجاري الدولي خلال عام 2020 بتعزيز برنامج الأجور المُتميزة، وهو ما يعكس حرص البنك على ضمّ أكفأ الكوادر من أصحاب المواهب الاستثنائية والاحتفاظ بهم ومواصلة تحفيزهم. الأمر الذي كان له بالغ الأثر أيضاً في توطيد العلاقة بين أداء مُختلف الإدارات ودور كلٍ منها في تحقيق الأهداف المالية وغير المالية للبنك. تجدر الإشارة إلى أن البنك يقوم بتقييم سنوي للأجور والمكافآت أخذاً في الاعتبار التغيرات في السوق والمُستجدات الخارجية.



الأداء المالي خلال عام 2020

نجم البنك التجاري الدولي في تقديم أداء متميز خلال عام 2020، مستفيداً من سجل إنجازاته على مدار السنوات الماضية، والتي أثمرت عن الحد من الأثر السلبي لأزمة (كوفيد - 19) وتعزيز قدرته على تحقيق نتائج مشرقة. سجل البنك صافي أرباح مجمعة بقيمة 10.2 مليار جنيه وذلك بانخفاض سنوي قدره 13%، بينما بلغ صافي الأرباح المستقلة 10.3 مليار جنيه بانخفاض سنوي قدره 13%. كما سجلت الإيرادات المستقلة معدل نمو سنوي بنسبة 12% لتسجل 25.8 مليار جنيه خلال عام 2020، فيما بلغ صافي الدخل من العائد 25.1 مليار جنيه بزيادة سنوية نسبتها 16% خلال نفس الفترة.

كما تمكن البنك من الحفاظ على الكفاءة التشغيلية لكافة أعماله خلال عام 2020 على الرغم من التكاليف الإضافية المتعلقة بمواجهة أزمة (كوفيد - 19) وأليات مواصلة العمل من المنزل، حيث بلغت نسبة التكلفة إلى الدخل 20.7% مقابل 21.6% خلال عام 2019. وبلغ العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) 19.2% بالقوائم المالية المجمعة (بعد توزيعات الأرباح المقترحة في حساب توزيع الأرباح) مقابل 29.5% خلال العام السابق. وسجل العائد على متوسط الأصول (ROAA) بالقوائم المالية المجمعة 2.53% بنهاية عام 2020 مقابل 3.26% خلال عام 2019. وسجل هامش صافي العائد (NIM) 6.75% مقابل 6.48% خلال العام الماضي.

وبلغت محفظة القروض 137 مليار جنيه مصري في نهاية عام 2020، وهو نمو سنوي بنسبة 4% مقابل 132 مليار جنيه مصري في نهاية العام السابق. وتأتي هذه الزيادة في ضوء الأهداف الاستراتيجية للبنك فيما يتعلق بالمحافظة على جودة الأصول وتعظيم مؤشرات الربحية، علماً بأن الحصة السوقية للبنك بلغت 5.63% من إجمالي القروض في السوق المصري حتى نهاية سبتمبر 2020.

وقد عكف البنك على تنمية الودائع خلال عام 2020، حيث نجح في إضافة 37 مليار جنيه مصري في صورة وودائع جديدة ليبلغ إجمالي الودائع 341 مليار جنيه مصري بزيادة سنوية قدرها 12%. وبلغت حصة البنك من إجمالي الودائع في السوق المصري 6.56% حتى سبتمبر 2020.

ومن جانب آخر، سجل البنك مخصصات استثنائية بقيمة 5.0 مليار جنيه خلال عام 2020، مما أدى إلى ارتفاع رصيد مخصصات خسائر القروض إلى 16.4 مليار جنيه في نهاية نفس العام. وبلغت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي محفظة القروض 4.26% في نهاية عام 2020، مقابل 3.99% في نهاية العام الماضي، مدعومة بتغطية المخصصات المذكورة للقروض المتعثرة بنسبة 281%. جدير بالذكر أن قيام البنك بتسجيل مخصصات استثنائية لم يكن نتيجة أي تأثير جوهري على جودة أصول البنك، وإنما يعكس الاستراتيجية التحفظية التي يتبناها تجاه تسجيل المخصصات، بهدف إدارة المخاطر المحتملة التي قد تنشأ عن أي تحديات استثنائية، على غرار التحديات غير المسبوقة التي شهدتها العام.

وقد نجح البنك في الحفاظ على قوة معدل كفاية رأس المال (CAR)، حيث سجل 31.4% بنهاية عام 2020 (بعد توزيعات الأرباح المقترحة في حساب توزيع الأرباح) متجاوزاً بذلك الحد الأدنى المقرر من البنك المركزي.

وثيرهن النتائج القوية للبنك خلال عام 2020، قوة وسلامة الأهداف الاستراتيجية للبنك، والتي يتم تنفيذها تحت مظلة القيادة السديدة لأعضاء مجلس الإدارة، ومدعومة بالقدرة القيادية التي يحظى بها فريق الإدارة العليا والمهارة التنفيذية الملحوظة بجميع قطاعات وقنوات البنك، بما في ذلك كفاءة إدارة العمليات التشغيلية والمنصات الرقمية، فضلاً عن الجودة الفائقة لباقة المنتجات وخدمات الدعم المقدمة.

التوزيع المقترح لصافي الأرباح للعام المالي 2020

في ضوء استمرار انتشار أزمة (فيروس كوفيد-19)، قرّر البنك المركزي المصري بتاريخ 11 يناير 2021 عدم السماح للبنوك الخاضعة لإشرافه بإجراء توزيعات نقدية من أرباح وأو الأرباح المحتجزة القابلة للتوزيع على المساهمين، وذلك تدعيماً للقاعدة الرأسمالية للبنوك لمواجهة المخاطر المحتملة نتيجة استمرار أزمة انتشار (فيروس كوفيد-19). بينما سمح بإجراء توزيعات للعاملين، وكذلك صرف مكافأة مجلس الإدارة عن العام المالي 2020.

الأنشطة الرئيسية لعام 2020

القطاع المؤسسي

نجم القطاع المؤسسي في مواصلة أدائه المتميز على الرغم من التبعات السلبية التي سببتها أزمة انتشار (فيروس كوفيد - 19) وأثرت على أعمال البنك خلال عام 2020، حيث بلغت مساهمة القطاع المؤسسي 72% من محفظة القروض للبنك التجاري الدولي خلال عام 2020. ويرجع الفضل في ذلك إلى قوة منظومة البنية التحتية التكنولوجية التي يحظى بها البنك وجهود فريق العمل لمواجهة وتجاوز تلك الأزمة.

وعلى الجانب الإيجابي، فقد ساهمت الأزمة في سرعة تحول الشركات نحو اللامركزية بالإضافة إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي بالقطاع المصرفي، مما أدى إلى زيادة اعتماد العملاء على المنصات الرقمية عبر الإنترنت في تنفيذ مختلف معاملاتهم. كما نجح البنك بفضل منصته الرقمية المزودة بباقة كبيرة من الخدمات والمنتجات المصرفية في تقديم الدعم وتلبية الاحتياجات المختلفة للعملاء دون أي انقطاع. كما بلغت محفظة قطاع الائتمان والتسويق والعلاقات المؤسسية 97.5 مليار جنيه بنهاية ديسمبر 2020 بفضل تنفيذ العديد من المعاملات المالية الرئيسية في قطاعات التشييد والبناء، والطاقة، والتعليم، بالإضافة إلى نجاح القطاع في إتمام العديد من الصفقات في قطاعات البترول، والصناعات الدوائية، وصناعة السيارات، وغيرها من القطاعات الأخرى. وقد استحوذت منتجات تمويل رأس المال العامل



قصيرة الأجل على النصيب الأكبر من التسهيلات الممنوحة للعملاء خلال عام 2020 وجاء معظمها بالعملة المحلية، حيث سجلت نموًا سنويًا بنسبة 10%.

ساهمت إدارة السندات والقروض المُستَترَكة في تعزيز ريادة البنك في مجال إعادة هيكلة القروض، حيث قامت بإعادة هيكلة قروض مُشترَكة صغيرة ومُتوسطة الأجل بقيمة إجمالية بلغت 34.7 مليار جنيه، بلغت حصة البنك منها 3.1 مليار جنيه تم منحها للعديد من شركات القطاعين العام والخاص العاملة في قطاعات النفط والغاز، والموانئ، والتطوير العقاري، والتعدين، والتعبئة والتغليف. كما ركز القطاع على إعادة التمويل وإعادة هيكلة القروض من شركات القطاع الخاص بقيمة 11.1 مليار جنيه، بلغت حصة البنك منها 2.5 مليار جنيه.

وقد استطاعت إدارة الخزينة تجاوز أزمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية للخارج والتراجع الكبير في أهم مصادر دخل الدولة من العملة الأجنبية خلال الستة أشهر الأولى من العام نتيجة أزمة انتشار (فيروس كوفيد-19)، وذلك من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات التي حققت أرباح ملحوظة. كما نجحت الإدارة في ضمان توافر السيولة النقدية، وإدارة تقلبات سوق العملات الأجنبية، فضلًا عن تلبية كافة مُطالبات واحتياجات العملاء.

ومن جهة أخرى، واصل قسم المؤسسات المالية غير المصرفية تعزيز جودة الأصول المتعلقة بمحافظ القروض الخاصة بجميع العملاء الممولين في ظل التحديات الخاصة التي تواجه القروض المُباشرة، وذلك من خلال ضمان عدم وجود أية حالات تخلف عن السداد وعدم تجاوز الحد الأدنى من القروض المُتعثرَة في المحافظ التمويلية المتنوعة الخاصة بقطاعات التأجير وتمويل السيارات، والتمويل مُتناهِي الصغر. وقد شهد الربع الثالث من عام 2020 تحسُّنًا ملموسًا في مُعدلات استخدام القروض من قِبَل العملاء بالتزامن مع استقرار السوق. وفي إطار استراتيجية البنك لتعزيز الشمول المالي في مصر، قام القسم بدعم فريق عمل القنوات الرقمية في تعريف العملاء من شركات التمويل مُتناهِي الصغر بتطبيق المحفظة الذكية (CIB Smart Wallet)، وذلك بهدف تنفيذ عمليات التمويل مُتناهِي الصغر بشكل مُمكن، وكذلك تعريف الشركات التابعة للمؤسسات المالية غير المصرفية بخدمة الإنترنت البنكية للشركات (CIB Business Online)، بالإضافة إلى خدمات منظومة عُرفة المقاصة الآلية (Automated Clearing House (ACH)).

قطاع التجزئة المصرفية

نجح البنك التجاري الدولي في الحفاظ على صدارته لسوق قطاع الخدمات المصرفية للأفراد خلال عام 2020 عبر إضافة العديد من القروض والودائع على الرغم من التبعات التي سببتها أزمة انتشار (فيروس كوفيد-19). وقد واصلت قاعدة عملاء القطاع نموها، حيث تم إضافة 269 ألف عميلًا جديدًا خلال العام. وسجلت محفظة القروض قطاع الخدمات المصرفية للأفراد نموًا سنويًا بلغ 33%، بينما ارتفعت محفظة الودائع بنسبة سنوية 9% خلال نفس الفترة. وقد استمر البنك في التركيز على التوسع في الحسابات الجارية وحسابات التوفير سعيًا إلى تعزيز مُعدلات الربحية وتحسين مزيج التمويل الخاص به، حيث بلغت نسبة الحسابات الجارية وحسابات التوفير 53.4% من إجمالي قاعدة التمويل.

واصلت شبكة فروع البنك التجاري الدولي أدائها المُتميز خلال عام 2020 على الرغم من التحديات الشديدة الناتجة عن انتشار (فيروس كوفيد-19)، وكذلك ارتفاع مُعدلات الفائدة على شهادات الادخار المطروحة من قِبَل بنوك القطاع العام. ومن أجل الحفاظ على حصته من الحسابات الجارية وحسابات التوفير، قام البنك بطرح شهادة ادخار مُدتها ثلاث سنوات بعائد سنوي 12%. وبنهاية ديسمبر 2020، انخفض صافي تحصيل مُستحقات البطاقات الائتمانية بمُعدل سنوي بلغ 42% على إثر مُبادرة البنك المركزي لتأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من الأفراد والشركات لمدّة ستة أشهر على خلفية انتشار (الفيروس).. وعلى الرغم من ذلك، فقد حافظ البنك على مُعدل حيازته من البطاقات الائتمانية، حيث قام بإصدار 138 ألف بطاقة ائتمانية جديدة خلال عام 2020 لتصل بذلك إجمالي محفظة البطاقات لدى البنك إلى 615,400 من البطاقات الأساسية 120,600 من البطاقات الإضافية.

وقد تمكّن قطاع الخدمات المصرفية للأعمال من بناء إدارة راسخة لأعمال النقد والتجارة، حيث بلغ مُتوسط مُعدلات نمو الحسابات بكلٍ منهما 32% و99% على التوالي خلال الثلاث سنوات الماضية. وعلى هذه الخلفية، سجّلت أرباح التشغيل للقطاع 1.6 مليار جنيه خلال عام 2020. وبلغ حجم الودائع 29.5 مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها 26%، بينما وصلت قيمة الأعمال التجارية إلى 26.7 مليار جنيه. وعلى صعيد حلول وعمليات الدفع الإلكتروني، نجح القطاع في تنفيذ مُعاملات بقيمة بلغت 35 مليار جنيه خلال عام 2020، علمًا بأن قاعدة عملاء القطاع ارتفعت بمُعدل سنوي 12% لتضم أكثر من 64 ألف شركة خلال نفس الفترة.

والتزامًا باستراتيجية البنك التجاري الدولي وتماشياً مع توجهات الحكومة المصرية ل من أجل التوسع في إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أطلق قطاع الخدمات المصرفية للأعمال مجموعة من البرامج التمويلية الجديدة التي تستهدف العملاء الحاليين والجُدد تضمنت التيسير في الأوراق المطلوبة وتسريع إجراءات الموافقة عليها، وإتاحة الأقساط الشهرية الثابتة. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق القطاع مُبادرة جديدة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة أثناء أزمة انتشار (فيروس كوفيد - 19)، حيث تم تقديم خدمات تمويل السحب على المكشوف للمُقرضين الحاليين بدون ضمانات سعيًا إلى تمكينهم من دفع رواتب موظفيهم. وقد استطاع البنك التجاري الدولي الحفاظ على مرتبة الصدارة في قطاع المدفوعات الإلكترونية في السوق المصري خلال عام 2020، حيث استحوذ على 28% من مُعاملات نقاط البيع 19% من مُعاملات التجارة الإلكترونية. وفي ضوء التزامه بدعم خطط الحكومة لتعزيز الشمول المالي، قام البنك بتفعيل كافة منصات نقاط



البيع والتجارة الإلكترونية لقبول التعامل ببطاقات "ميزة"، كما أطلق البنك خدمة قبول المدفوعات باستخدام رمز الاستجابة السريع (code QR) وذلك لدعم القطاعات المهمشة، وهو ما يُعد عاملاً رئيسياً لتنمية أنشطة المدفوعات وخاصةً لدى صغار التجار.

وخلال هذا العام، قام قطاع الخدمات المصرفية للأعمال بالتوسع في أنشطة دعم المرأة من خلال رعاية الكثير من الأحداث المحلية والعالمية مثل (هي تستطيع) و(هي القادمة)، بالإضافة إلى إطلاق برنامج الإقراض الجديد لسيدات الأعمال.

قطاعا العمليات وتكنولوجيا المعلومات

ينصب محور اهتمام قطاعا العمليات وتكنولوجيا المعلومات على دمج أحدث الوسائل التكنولوجية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في كافة أنشطة البنك، وذلك سعياً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المنشودة للبنك، وعلى رأسها تحسين دورة المعاملات المصرفية لجميع العملاء. وقد تضمنت تلك الجهود قيام البنك بتحديث نظام المعالجة الخاص بالإدخال الآلي المباشر ((STP straight-through processing)) للتحويلات المحلية، بهدف مواكبة تضاعفها بمعدل أربع مرات يومياً، فضلاً عن تعزيز تجربة العملاء والارتقاء بالكفاءة التشغيلية للعمليات المصرفية. وعلاوةً على ذلك، نجح البنك في التوسع بباقة الخدمات المصرفية المقدمة عبر خدمة الإنترنت البنكية؛ لتشمل تقديم طلبات بطاقات الائتمان، وطلبات الحصول على القروض، وكذلك الاشتراك في المحفظة الذكية للهاتف المحمول، وغيرها من الخدمات، بما يساهم في تخفيف الضغط على شبكة الفروع، والتوسع في تنفيذ خطط التحول الرقمي.

واستكمالاً لهذه الجهود، أطلق البنك برنامجاً ابتكارياً لإعادة هندسة وتصميم العمليات ليشمل مختلف الإدارات، إضافةً إلى هذا، استكمل البنك خلال شهر أبريل المرحلة الثانية من نظام (T24 Core Banking system)، ويعكف حالياً على إتمام المرحلة النهائية. كما شهد العام إطلاق البنك مجموعة من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز قدراته التنافسية، وتقليص ضغط العمل عن الفريق المعني بالتعامل المباشر مع العملاء، فضلاً عن توفير بيئة آمنة للعملاء. وقد شملت تلك المبادرات قيام مركز الاتصال بدمج خدمة المساعد الرقمي الافتراضي (Zaki Chatbot) بتطبيق (واتساب) للأعمال التابع للبنك، ليقوم بالرد على جميع استفسارات العملاء وإخطارهم بكافة المستجدات والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري.

من ناحية أخرى، تمكنت إدارة تكنولوجيا المعلومات من تنفيذ أغلب المشروعات وفق الجدول الزمني المخطط، فضلاً عن تحويل ما يقرب من 90% من فريق الإدارة إلى منظومة العمل المنزلي، بهدف الحفاظ على إجراءات التباعد الاجتماعي وتقليل عدد العاملين بمقرات البنك الرئيسية.

وتأتي تلك الإنجازات في ضوء انفراد البنك التجاري الدولي على مستوى شمال وغرب أفريقيا بالحصول على شهادة (Management and Operation Stamp and Certification) من مؤسسة (Uptime Institute)، وهي مؤسسة دولية رائدة في اعتماد مراكز البيانات.

إدارة استمرارية الأعمال وأمن المعلومات

يضع البنك التجاري الدولي ملف استمرارية الأعمال وحماية بيانات العملاء في صدارة قائمة أولوياته. وفي هذا الإطار، حصل البنك على شهادة (ISO 27001) الخاصة بنظام إدارة أمن المعلومات والتي تغطي نطاق القنوات البديلة والخدمات الرقمية للبنك، بالإضافة إلى مركزي الاتصال والبيانات. ويعكس ذلك مدى التزام البنك بتطبيق أفضل الممارسات الخاصة بعمليات أمن المعلومات بشكل يضمن سلامة البيانات وسريتها وإتاحتها.

وخلال عام 2020، تمكن البنك من الاحتفاظ بشهادة ((PCI-DSS Payment Card Industry – Data Security Standard))، كما جدد شهادة الجودة (ISO 22301) الخاصة بنظم استمرارية الأعمال للعام الثالث على التوالي، وقام بتحديثها وفقاً للإصدار الأخير من معاييرها لعام 2019، ليصبح البنك بذلك من أول المؤسسات المالية المصرية التي تتوافق أعمالها مع الإصدار الأخير من تلك المعايير.

وفي إطار جهود البنك الحثيثة لمنع انتهاكات السرية وتسرب البيانات، أطلق البنك برنامجاً شاملاً لتصنيف وحماية البيانات بهدف تطبيق إطار مناسب لحوكمة المعلومات وحماية البيانات. كما نجح البنك في تطبيق أحد البرامج الأمنية الاستراتيجية (Identity Access Management and Privileged Access Management).

التواصل من المساهمين والمستثمرين

في طار حرص البنك على تعظيم القيمة لجميع الأطراف ذات العلاقة، يقوم قطاع علاقات المستثمرين بإطلاع المساهمين والمستثمرين بشكل دائم على كافة التطورات المتعلقة بأداء البنك. كما يُكرس فريق العمل وكذلك الإدارة العليا وقتاً كبيراً لإجراء الاجتماعات الفردية، وحضور المؤتمرات والمؤتمرات الاستثمارية، وإجراء الاجتماعات الافتراضية عن طريق خاصية (الكونفرانس كول). إضافةً إلى هذا، لا يدخر فريق قطاع علاقات المستثمرين جهداً في تزويد مجتمع الاستثمار بكافة تقارير الإفصاح بشفافية تامة، بالإضافة إلى إفادة المحللين الماليين بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لضمان التغطية التحليلية المتوازنة لأداء السهم.



ومن الجدير بالذكر، أن جميع تقارير الإفصاح بما تتضمنه من الإصدارات الدورية والبيانات الصحفية، يتم توفيرها بانتظام على موقع علاقات المُستثمرين التابع للبنك، وكذلك على البوابات الإلكترونية لكلٍ من البورصة المصرية وبورصة لندن ومنصات أسواق التداول خارج البورصة (OTCQX). ويعكس ذلك حرص البنك على إتاحة جميع تقارير الإفصاح في ذات الوقت لضمان وصول البيانات اللازمة بشكلٍ مُتساوٍ إلى جميع المُستثمرين بشتى أنحاء العالم، الأمر الذي يُمكنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة بشكلٍ عادل. وقد أثمرت جهود فريق إدارة علاقات المستثمرين عن فوز البنك بجائزة أفضل برنامج لإدارة علاقات المُستثمرين في مصر لعام 2020، وذلك خلال فعاليات أكبر مُلتقى لعلاقات المُستثمرين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي تم تنظيمه من قِبَل جمعية علاقات المُستثمرين بالشرق الأوسط ((Middle East Investor Relations Association (MEIRA) بالاشتراك مع مؤسسة (اكستل). ويُعد ذلك العام السابع على التوالي الذي يتلقى خلاله البنك التجاري الدولي جائزة واحدة على الأقل من قِبَل جمعية علاقات المُستثمرين بالشرق الأوسط.

وقد نجح فريق إدارة علاقات المُستثمرين في مواكبة المُستجدات المتعلقة بأزمة انتشار (فيروس كوفيد - 19) بفاعلية كبيرة، حيث تمكّن من الاستمرار في التواصل مع المُستثمرين والمُحللين الماليين بشكلٍ مُتواصل من خلال شبكة الإنترنت، كما قام باستبدال الاجتماعات الشخصية المباشرة بمؤتمرات ومكالمات هاتفية، والتي أثبتت كفاءتها الملحوظة، حيث ساهمت في التوسع بنطاق التواصل مع المُستثمرين بفضل تجنب المعوقات اللوجستية المتعلقة بتنظيم الاجتماعات المباشرة. وخلال عام 2020، قام فريق علاقات المُستثمرين بحضور عشرة مؤتمرات افتراضية وحلقة نقاشية مع المُستثمرين، إلى جانب الانضمام إلى مؤتمرات حضوريين وعقد 34 اجتماعاً مُباشراً في فترة ما قبل انتشار (الفيروس). وإجمالاً، قام فريق علاقات المُستثمرين بعقد أكثر من 240 اجتماعاً والتحدث مع أكثر من 620 مُستثمراً ومُؤسسة بحثية وصندوق استثماري على الساحة المحلية والدولية خلال العام.

وقد وضع فريق علاقات المُستثمرين في مُقدمة أولويات جدول أعماله لشهري مارس وأبريل 2020 إحاطة المُجتمع الاستثماري بكافة التطورات المتعلقة بانتشار (فيروس كوفيد - 19) وإطلاعهم على الإجراءات والتدابير التي تتبناها البنك وتأثير الأزمة على أداء وأعمال البنك. وخلال الربع الأخير من العام، قام فريق الإدارة بإحاطة المُجتمع الاستثماري بالتغيرات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة، والإجابة على كافة التساؤلات المطروحة من قِبَل المُستثمرين، بالإضافة إلى الإفصاح عبر البيانات عن التطورات المتعلقة بنتائج الفحص المحدود الذي أجراه البنك المركزي المصري، وكذلك قرار مجلس الإدارة بتأجيل إصدار القوائم المالية لفترة الربع الثالث من عام 2020.

ويحظى البنك التجاري الدولي بتغطية واسعة من جانب المؤسسات البحثية الرائدة على الساحتين المحلية والدولية، وخلال حيث أُصدرت 14 مؤسسة تقارير دورية حول أداء أسهم البنك خلال عام 2020.

أداء السهم

بلغ السعر الافتتاحي لسهم البنك التجاري الدولي (COMI) 83.02 جنيه في أولى جلسات التداول لعام 2020، بينما أنهى آخر جلسات تداول العام عند سعر 59.19 جنيه للسهم، وهو انخفاض سنوي بنسبة 29%. وقد وصل سعر السهم إلى أعلى مستوياته خلال العام عند 86.01 جنيه، بينما بلغ أدنى مستوياته عند سعر 56.06 جنيه، كما وصل مُتوسط السعر إلى 68.06 جنيه خلال نفس الفترة، وقد تجاوز قيمة حجم التداول 2.1 مليون جنيه خلال العام، فيما بلغ مُتوسط القيمة السوقية 100 مليار جنيه.

الجوائز التقديرية خلال عام 2020

حصل البنك التجاري الدولي خلال عام 2020 على جائزة أفضل بنك في الأسواق الناشئة على مستوى العالم من مؤسسة (جلوبال فاينانس) للمرة الثالثة خلال أربع سنوات فقط، بعد أن سبق وحصل على هذا اللقب من مؤسسة (يوروموني) خلال عام 2017 ومن مؤسسة (جلوبال فاينانس) خلال عام 2018. ويعكس هذا التكريم خطوات البنك الجادة لتوفير حلول الخدمات المصرفية الرقمية ودعم جهود الشمول المالي على الرغم من التحديات الناتجة عن انتشار (فيروس كوفيد - 19).

علاوة على ذلك، احتل البنك المركز الـ 28 بقائمة تصنيف (فوربس) الشرق الأوسط لأقوى 100 شركة في الوطن العربي، مُتصدراً الأربع شركات المصرية المُدرجة بالقائمة. كما تم إدراج البنك ضمن قائمة أفضل 200 بنك لمجلة (Jeune Afrique)، كما تصدر قائمة أفضل بنوك إفريقيا من خلال مؤسسة (أفريكان بيزنيس). وتم دخل البنك في التصنيف ضمن قائمة عشرة بنوك أمانا في أفريقيا من مؤسسة (جلوبال فاينانس). إضافةً إلى ذلك، يُعد البنك التجاري الدولي أول مؤسسة مصرية يتم إدراجها على مؤشر (بلومبرج) للمساواة بين الجنسين (Bloomberg's Gender Equality Index).

وقد حصد البنك التجاري الدولي العديد من الجوائز الدولية المرموقة خلال العام، وهي:

جوائز (جلوبال فاينانس)

- أفضل مُمول للنقد الأجنبي في مصر
- أفضل إدارة نقد وخزانة في مصر
- أفضل بنك في الأسواق الناشئة
- أفضل بنك قطاع خاص في مصر



- أفضل بنك في مصر
- أفضل بنك رقمي للمستهلك في الشرق الأوسط لعام 2020
 - أفضل بنك رقمي للمستهلك
 - أفضل موقع إلكتروني لتوفير الخدمات البنكية المتكاملة للأفراد
 - أفضل عروض المنتجات عبر شبكة الإنترنت
 - أفضل تصميم للموقع الإلكتروني
 - أفضل تطبيق للخدمات المصرفية على الهاتف المحمول
 - أفضل بنك في إدارة أمن المعلومات ومكافحة عمليات الاحتيال
 - البنك الأكثر ابتكاراً في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية
 - أفضل واجهات برمجة التطبيقات المصرفية المفتوحة
- أفضل بنك في مجال الإنترنت البنكي للمؤسسات/الشركات في الشرق الأوسط لعام 2020
 - أفضل خدمات إدارة الاستثمار عبر الإنترنت
 - أفضل خدمات خزينة عبر الإنترنت
 - أفضل بوابة خدمة إلكترونية عبر الإنترنت
 - أفضل موقع لتوفير الخدمات البنكية المتكاملة للشركات
 - أفضل موقع تكاملي للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.

جوائز (يوروموني)

- أفضل بنك في مصر

جوائز (Asiamoney)

- أفضل بنك محلي في مصر
- أفضل بنك رقمي في مصر

جوائز (أفريكان باتكر)

- أفضل بنك إقليمي في شمال أفريقيا

جوائز (ايميا فاينانس)

- جائزة الاستدامة على مستوى أفريقيا

**البنك التجاري الدولي ودوره في تأصيل مبادئ الخدمات المصرفية المسنولة**

يواصل البنك دوره في تقديم نموذج مُشرف في تأصيل مبادئ الخدمات المصرفية المسنولة، وذلك من خلال الاهتمام التام بدعم ملفات الشمول المالي، ومحو الأمية، وتمكين المرأة والشباب، وصولاً إلى تبني أفضل ممارسات الاستدامة، والمسئولية المجتمعية ومبادئ الحوكمة. كما يُكثف البنك التجاري الدولي مساعيه لتحقيق السبق في التحول إلى أول مؤسسة مصرفية صديقة للبيئة في مصر وذلك بالتزامن مع جهوده المُستمرّة لتعزيز مجموعة من المبادرات التي يأتي من بينها تحسين المردود الإيجابي للعاملين، والتوسع بأنشطة ومبادرات المسئولية المجتمعية، وتطوير الحلول والمنتجات فائقة الجودة وسهلة الاستخدام، وكذلك ضم غير المُتعاملين مع القطاع المصرفي. وقد سجل البنك فضلاً جديداً من الإنجازات في مجال الاستدامة خلال عام 2020، بالتزامن مع كونه أحد الأعضاء المؤسسين للمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-FI) لتطوير المبادئ المصرفية المسنولة، فضلاً عن كونه في طليعة المؤسسات المصرفية التي قامت بإصدار تقرير الاستدامة في مصر بدايةً من عام 2015. وقد نجح البنك منذ ذلك الوقت في تنمية ممارسات الاستدامة على مستوى جميع القطاعات التشغيلية، وذلك من خلال دمج وتأصيل ممارسات المسئولية المجتمعية والبيئية ومبادئ الحوكمة ضمن جميع السياسات والإجراءات والأعمال اليومية للبنك. وفي ضوء ما سبق، قام البنك بإصدار تقريره السنوي الخامس للاستدامة لعام 2020.

التمويل المُستدام

شهد عام 2020 قيام البنك بوضع إطار جديد لحوكمة أنشطة الاستدامة والذي قام بموجبه بتأسيس إدارة جديدة للتمويل المُستدام، بهدف تأصيل ثقافة الاستدامة كأحد الركائز الأساسية لاستراتيجية أعمال البنك، فضلاً عن توفير منصة قوية لدمج ممارسات الاستدامة البيئية المجتمعية ومبادئ الحوكمة بجميع أنشطته التشغيلية. وقد أصبح البنك بذلك أول بنك مصري يتخذ تلك الخطوة، وأول مؤسسة مالية في مصر تستحدث منصب رئيس قطاع الاستدامة. وتقديرًا لهذه الجهود، تم اختيار البنك التجاري الدولي لتمثيل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المجلس المصرفي للمبادرة المالية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-FI)، وهو ما يؤهل البنك ليكون أحد المساهمين الفاعلين في تحقيق تطبيق المبادئ المصرفية المسؤولة بجميع المؤسسات المعنية على مستوى المنطقة.

ويأتي في مقدمة أولويات البنك ما يلي:

إدارة مخاطر التغير المناخي

● لقد أحرز البنك خطوات مُتقدمة خلال العام في طرح أول سندات خضراء في السوق المصري والذي كان من المُقرر طرحه بنهاية العام ولكن تم تأجيل الطرح نظرًا للتداعيات السلبية لأزمة (فيروس كوفيد-19). ومن المُقرر أن يتم تخصيص العائدات لمساعدة البنك في موازنة عملياته مع أهداف التنمية المُستدامة للأمم المتحدة ((UN Sustainable Development Goals (SDGs)) باعتبارها ضمن الأولويات الاستراتيجية للبنك، وبالتحديد لكل من الهدف السادس (ضمان توافر المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي)، والهدف السابع (توفير طاقة نظيفة بأسعار مناسبة)، والهدف التاسع (الصناعة والابتكار والبنية الأساسية) والهدف الحادي عشر (إقامة المُدن والمُجتمعات المُستدامة)، والهدف الثالث عشر (تعزيز العمل المناخي). ويُعد البنك التجاري الدولي أول بنك في مصر يندمج إلى عضوية فريق عمل لجنة الإفصاح المالي المُتعلق بالمناخ (Taskforce for Climate Related Disclosures (TCFD))، والتي تم تأسيسها في ديسمبر 2015 في إطار مبادرة مجلس الاستقرار المالي (Financial Stability Board (FSB)) بهدف وضع توصيات لمعايير الإفصاحات المالية الطوعية المُتعلقة بالمناخ لتتسم بالدقة والتوازن والفعالية والشفافية. ويمثل أبرز أهداف تلك الإفصاحات توفير معلومات داعمة للمستثمرين والجهات المُقرضة وجميع الأطراف المعنية لاتخاذ قرارات من شأنها تشجيع الاستثمار المُستدام وبناء اقتصاد أكثر مرونة قادرًا على مواجهة التحديات المُتعلقة بالمناخ.

● قياس الأثر البيئي لعمليات البنك: شهد عام 2020 انفراد البنك التجاري الدولي على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقياس الأثر البيئي للعمليات، حيث قام بالتقييم التحليلي لدورة عمليات بطاقات الائتمان والخصم المباشر. وقد حرص البنك على إجراء عملية التقييم التحليلي المذكورة وفق المعيار الدولي (ISO 14040)، حيث قام باستخدام أفضل برنامج إلكتروني مُزوّد بأحدث وسائل "النمذجة والمحاكاة"، سعيًا إلى الخروج بنتائج تقييم تتسم برؤى مُفصلة وتحليلات دقيقة.

وخلال شهر فبراير 2020، تم إطلاق مبادرة (Greening SMEs) والذي يقوم البنك بمقتضاها بإجراء تقييم للأثر البيئي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يقوم بتمويلها باعتباره شريكًا استراتيجيًا لتلك المشروعات.

● كفاءة استخدام الموارد: يعمل البنك على قياس وخفض وتحسين بصمته البيئية. وعلى الرغم من زيادة عدد العاملين بالبنك ونمو شبكة الفروع، إلا أن البنك نجح في تخفيض استهلاك الأوراق بواقع 8% خلال عام 2020 مقارنةً بالعام السابق، ليتجاوز بذلك نسبة التخفيض المُستهدفة البالغة 1%.

● تعزيز مبدأ المُساواة بين الجنسين: يُعد البنك التجاري الدولي ضمن أول مؤسستين تابعتين للقطاع الخاص المصري في الحصول على ختم المُساواة بين الجنسين، وذلك من خلال الشراكة المثمرة مع المجلس القومي للمرأة والبنك الدولي. كما يُشارك البنك في رئاسة المنتدى الاقتصادي العالمي لمحفز سد الفجوة بين الجنسين في مصر والذي يُمثل نموذجًا وطنيًا للتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص لدعم جهود الحكومات ومُجتمع الأعمال في اتخاذ القرارات الفعالة اللازمة لتقليص الفجوة الاقتصادية بين الجنسين.

● التنمية المُجتمعية: عَدَد البنك التجاري الدولي شراكات استراتيجية مع كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (United Nations Development Program (UNDP))، ومشروع البرنامج البيئي للتعاون المصري الإيطالي (Egyptian Italian Environmental Project (EIEP))، ووزارة البيئة المصرية لإطلاق أول دار بيئي ثقافي في (كامب) زوارة بمحمية وادي الريان بمحافظة الفيوم.

● مؤشرات الاستدامة: تم إدراج البنك التجاري الدولي على المؤشر الانتقائي للشركات مُنخفضة الكربون بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي أطلقه مؤخرًا اتحاد البورصات العربية وشركة (Refinitiv) للبيانات المالية. كما تصدر البنك قائمة مؤشر البورصة المصرية للتنمية المُستدامة للعام السادس على التوالي. علاوةً على ذلك، تم إدراج البنك في مؤشر (بلومبرج) للمساواة بين الجنسين لعامي 2019 و2020، فضلاً عن إدراجه بمؤشر (FTSE4Good) في بورصة (فايننشال تايمز) للأوراق المالية.

التنمية المُجتمعية

يعكف البنك التجاري الدولي على تعظيم المردود الإيجابي للمُجتمعات المُحيطة بأعماله وذلك من خلال إطلاق العديد من المُبادرات الهادفة إلى دعم الشرائح المجتمعية الأكثر احتياجًا. وتُمثل جهود المسؤولية الاجتماعية في البنك في ثلاثة محاور رئيسية، وهي برنامج المسؤولية الاجتماعية، ومؤسسة البنك التجاري الدولي، ودعم الرياضة وأبطال الرياضات المُختلفة.



المسئولية الاجتماعية

في ظل الأوضاع غير المسبوقة التي شهدتها عام 2020، لعب البنك دوراً رئيسياً في تعزيز التنمية المجتمعية بجميع أنحاء مصر، ونجح في مواصلة التزامه تجاه دعم المجتمع المصري بشكل عام والصحة بشكل خاص. وقد قام البنك بالتبرع بمبلغ 2.5 مليون دولار لدعم المشروع القومي لشراء 100 جهاز كشف (RT-PCR) بهدف تعزيز القدرة على اختبار (كوفيد - 19) في مختلف أنحاء الجمهورية. كما قام البنك بالتبرع بمبلغ 80 مليون جنيه للمشروع الذي يتبناه اتحاد بنوك مصر بالتنسيق مع البنك المركزي المصري لدعم الأسر والشركات التي تأثرت من التدابير الاحترازية للحجر الصحي. علاوة على ذلك، قام البنك بالمشاركة بمبلغ 1.6 ملايين جنيه في مبادرة "تحدي الخير" التي أطلقها بنك الطعام المصري لدعم ومساندة 10 آلاف أسرة ممن تأثرت دخولهم بأزمة (فيروس كوفيد - 19). وقد ساهم البنك أيضاً في دعم المبادرات والمشروعات المحلية الصغيرة في قطاع الرعاية الصحية؛ من بينها دعم مؤسسة النداء لبناء مصنع لإنتاج أقنعة الوجه "الكمامات" بصعيد مصر. وتبرع البنك بمبلغ 250 ألف دولار لدعم صندوق الاستجابة التابع للاتحاد الأفريقي ضد (فيروس كوفيد - 19)، و100 ألف دولار لدعم صندوق الاستجابة بكينيا ضد (فيروس كوفيد - 19).

الأنشطة الاجتماعية

على الرغم من تراجع عدد الفعاليات خلال عام 2020 نتيجة انتشار (فيروس كوفيد-19)، إلا أن البنك حرص على استمرار بعض الأنشطة التي شارك فيها لفترات طويلة.

- **(كيدزانيا) -** بدأت علاقة التعاون بين البنك ومدينة (كيدزانيا) الترفيهية عام 2013، ومنذ ذلك الحين، يقوم البنك بتنظيم العديد من الرحلات سنوياً لأبناء المناطق الأكثر احتياجاً وذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى الأطفال الذين يعانون من مشكلات صحية.
- **اليوم العالمي للتوحد/الجمعية المصرية لمُتحدّي الإعاقة والتوحد -** واصل البنك رعايته لأنشطة الجمعية المصرية لمُتحدّي الإعاقة والتوحد، حيث تم إقامة عدة أنشطة في شهر أبريل الماضي -شهر التوعية بمرض التوحد- بما في ذلك إطلاق المؤتمر السنوي الافتراضي لمرض التوحد فضلاً عن المعرض الفني الافتراضي للأطفال والشباب المُصابين باضطراب طيف التوحد.
- **مبادرة (بيننا) -** للعام الخامس على التوالي، استمر البنك في دوره الفعال كممول ومُساهم رئيسي لمبادرة (بيننا) المبنية على (بروتكول) تعاون بين البنك ووزارة التضامن الاجتماعي من أجل تفعيل الدور التطوعي للشباب في المجتمع وبالتالي دعم وتطوير ومراقبة جودة خدمات الرعاية المجتمعية. وقد نجحت المبادرة في جذب الآلاف من المُتطوعين بجميع أنحاء الجمهورية بهدف المساعدة في دعم دور الأيتام والمُسنين، وذوي الاحتياجات الخاصة.

مؤسسة البنك التجاري الدولي

أنشأ البنك مؤسسة البنك التجاري الدولي كمنظمة غير هادفة للربح بموجب قرار وزارة التضامن الاجتماعي رقم 588 في عام 2010. وتهدف المؤسسة إلى الارتقاء بمستوى خدمات الرعاية الصحية للأطفال الأكثر احتياجاً في مصر من خلال عقد شراكات مُثمرة مع أبرز مؤسسات الرعاية المُتخصّصة في هذا المجال. ولا تتوقف جهود البنك عند تقديم التبرعات فحسب، بل تشمل أيضاً متابعة نتائج المشروعات التي أطلقها، فضلاً عن تخصيص حساب بنكي لجمع التبرعات والالتزام بتخصيص 1,5% من صافي أرباح البنك بصورة سنوية لدعم أعمال ومبادرات المؤسسة.

وحرصاً على تخفيف العبء على الأسر الأشد احتياجاً، تحرص المؤسسة على التعاون الفعّال مع مُقدمي خدمات الرعاية الصحية المجانية من القطاع الخاص والعام وغير الحكومي بهدف توسيع نطاق تقديم الخدمات مع تعظيم الفائدة من تلك المبادرات من خلال تحقيق نتائج مُستدامة ذات مردود إيجابي.

وخلال السنوات الماضية، قامت مؤسسة البنك التجاري الدولي بتوسيع النطاق الجغرافي للأنشطة والمبادرات الخاصة بها لتشمل مختلف الأقاليم والمحافظات المصرية. وفي عام 2020، خصصت المؤسسة ميزانية قدرها 177 مليون جنيه لدعم مُقدمي خدمات الرعاية الصحية في مصر بهدف تحسين مستوى الخدمة المُقدمة للأطفال. وقد بلغ إجمالي ما تم إنفاقه خلال العام 182.72 مليون جنيه مصري لتمويل 23 مشروعاً يخدم مئات الآلاف من الأطفال المصريين في مختلف محافظات الجمهورية.

دعم رياضة الاسكواش

يولي البنك التجاري الدولي اهتماماً كبيراً بدعم الرياضة باعتبارها أحد الأهداف الأساسية لمبادرات التنمية المجتمعية التي يُطلقها. ويحرص البنك على دعم المواهب الشابة من أبطال رياضة الاسكواش في مصر، حيث تم تصنيف ستة لاعبين مصريين ضمن قائمة أفضل عشرة لاعبين على مُستوى العالم، بينما تضمنت قائمة أفضل عشرة لاعبات على مُستوى خمس لاعبات مصرية اعتباراً من شهر ديسمبر 2020.

- **رعاية بطولات الاسكواش:** خلال عام 2020، أقام البنك بطولة CIB مصر الدولية المفتوحة للاسكواش 2020 البلاتينية للرجال والسيدات للعام الثاني على التوالي، وشهدت البطولة مشاركة 96 من أفضل لاعبي الاسكواش في العالم من السيدات والرجال من 19 دولة مُختلفة، وبلغ مجموع الجوائز المالية 540 ألف دولار للرجال والسيدات، والذي يُعد أكبر مجموع جوائز لبطولات الاسكواش هذا الموسم منذ انتشار (فيروس كوفيد - 19). علاوة على ذلك، أقيم البنك نهائيات جولة (CIB PSA) العالمية للعام الثاني على التوالي. وقد شهدت البطولة منافسة 16 من أفضل لاعبي الاسكواش على مُستوى العالم، وبلغ مجموع الجوائز 370 ألف دولار، وأقيمت البطولة في (The Park) بمول العرب.

- **رعاية الاتحاد المصري للاسكواش:** واصل البنك رعايته للاتحاد المصري للاسكواش للعام التاسع على التوالي. كما قام البنك أيضاً برعاية بعض البطولات الدولية للفريق القومي للرجال والسيدات والناشئين والناشئات. وقد نجح اللاعبون المصريون في حصاد جميع الألقاب الخاصة برياضة الاسكواش وهي بطولة العالم للرجال، وبطولة العالم للسيدات، وبطولة العالم للناشئين والناشئات.
- **رعاية الأبطال المصريين:** في إطار حرص البنك على دعم اللاعبين المصريين وتعزيز قدرتهم على الحفاظ على ترتيبهم الدولي ومواصلة تمثيل مصر، قام البنك برعاية ثمانية لاعبين من الشباب الموهوبين ممن يتصدرون التصنيفات العالمية في رياضة الاسكواش.
- **الشراكة مع أندية وادي دجلة وأكاديمية درويش للاسكواش:** استمرت شراكة البنك التجاري الدولي مع مجموعة أندية وادي دجلة لدعم الرياضيين المصريين من الشباب في رياضة الاسكواش من أجل الارتقاء بمهاراتهم وتعزيز تصنيفاتهم العالمية. وتُمثل هذه الشراكة جزءاً من استراتيجية البنك لدعم الشباب الموهوبين وتطوير مهاراتهم ومساعدتهم على تحقيق المزيد من الإنجازات الرياضية. وهُم: اللاعبه نوران جوهر (المُصنفة رقم 2 على قائمة الاتحاد الدولي لمُحترفي الاسكواش - سيدات) واللاعب علي فرج واللاعب كريم عبد الجواد.

الرؤية المستقبلية للأنشطة الرئيسية والتشغيلية لعام 2021

انطلاقاً من مُستجدات تطوير لقاح (فيروس كوفيد - 19)، يتجدد التفاؤل بمُنَاح أعمال كثر استقراراً خلال عام 2021 مدعوماً بتحسُن مؤشرات الاقتصاد العالمي بالتزامن مع ارتفاع مُستويات النشاط الاقتصادي وبوادر الرؤية الإيجابية للمشهد العام. وفي هذا الإطار، يواصل البنك التجاري الدولي تنفيذ أهدافه الاستراتيجية الثابتة والمتمثلة في تعظيم العائد الاستثماري للمُساهمين، من خلال تعزيز جودة الخدمات المقدمة للعملاء ودعم خططهم الاستثمارية وأهدافهم المالية. ومن الجدير بالذكر، أن البنك استهَلَّ عام 2021 بمركز مالي ومكانة تشغيلية قوية بفضل سجله الحافل بالإنجازات، وقُدْرته على اكتساب الخبرات من مُختلف التحديات التي مرَّ بها، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو غيرها من التحديات والتي اتَّسم عام 2020 بها.

ويؤمن البنك أن تمسُكه بثوابت وركائز استراتيجيات النمو هو السبيل الأمثل لاستمراره في تجاوز مُختلف التحديات المُحتملة مع مواصلة تعظيم المردود الإيجابي للمُساهمين، وذلك من خلال تبني نموذج أعمال يرتكز على المُحافظة على جودة الأصول وتعظيم الربحية بغض النظر عن الأوضاع المتغيرة التي تطرأ على مناخ الأعمال. وتأكيداً على التزامه الراسخ بتعزيز كفاءة إدارة المخاطر وتأسيس ثقافة الحوكمة، سيعمل البنك على مُعالجة المُلاحظات الواردة في تقرير الفحص المحدود الذي أجراه البنك المركزي والمجالات المُرتبطة بها، تركيزاً على تعزيز بيئة الالتزام الرقابي وأنظمة الرقابة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر بالبنك، وذلك في ضوء نتائج المُهمة التي كُلِّف بها مؤسسة مهنية مُستقلة لتقييم تلك الجوانب وكذا الجهود المُستمرة للإدارات المعنية بتوجيه من مجلس الإدارة ولجانته. وبالتوازي مع ذلك، يستهدف البنك مواصلة جهوده لإدخال المزيد من التحسينات على كافة السياسات والإجراءات والأطر الداخلية المُطبقة، مع المُضي قدماً في تنفيذ خطط التحول الرقمي المُعلنة، سعياً إلى دعم إدارة البنك في تنمية أعماله خلال عام 2021.

ختم البنك

المُمثل القانوني



الاسم: شيفي سيران
التوقيع: